متمم

مجلة ربع سنوية يصدرها
مركز التواصل والمعرفة المالية

العدد (الثاني) مايو 2022م

الاقتصاد الأخضر.. عصب حياة المستقبل

حوار خاص مع
معالي محافظ هيئة
الحكومة الرقمية

سياحة الأعمال..
نمو اقتصادي وبوابة
وظائف العصر

مركز التواصل والمعرفة المالية
Comm. & Financial Knowledge Center

الاقتصاد الأخضر .. وتوطيـن الرقمنــة

تزامناً مع قرب حلول عيد الفطر المبارك جاء صدور العدد الثاني من مجلة "متمم" والذي ننتهز خلال هذه الفرصة لنتوجه لكم بالتهنئة، ونسأل الله تعالى أن يعيده على وطننا ونحن نرفل في ثوب الصحة والأمان.

وفي ثنايا هذا العدد استعراض لمناسبة مهمة عاشها وطننا للمرة الأولى والمتمثلة في الاحتفاء بيوم تأسيس الدولة السعودية الأولى عام 1139 للهجرة الموافق لعام 1727م، ليكون عرساً سنويا يوافق 22 فبراير من كل عام.

كما تضمن العدد حواراً موسعا مع معالي محافظ هيئة الحكومة الرقمية المهندس أحمد الصويان، استعرض خلاله جهودها ودورها في ترسيخ التحول الرقمي لمملكتنا وتأكيد توطين الرقمنة ونشرها بشكل أوسع في ظل الثورة الصناعية الرابعة.

وتطرقت المجلة بتوسع من خلال موضوعها الرئيس إلى الاقتصاد الأخضر.. عصب حياة المستقبل، من خلال رصد أهدافه وأهميته التسلسل التاريخي لظهوره، بالإضافة إلى تسليط الضوء على الجهود التي تبذلها المملكة لحماية كوكب الأرض بقيادة القافلة الخضراء.

علاوة على ذلك اشتمل العدد على مجموعة من التقارير ذات الطابع المالي والاقتصادي، فضلا عن نشر المعرفة بجوانب ترتبط باقتصاد الوطن، ومنها القهوة السعودية وزراعة وإنتاج البن وأثره الاقتصادي الوطني، وكذلك سياحة الأعمال وانعكاس موسم الرياض على إنعاش حركة السياحة والفنادق.

04
موضوع العدد

12
ضيف العدد

42
ثقافـــة ماليـــة

حقوق التأليف والنشر محفوظة لمركز التواصل والمعرفة المالية (متمم)، ولا يجوز اقتباس جزء من هذه المجلة أو إعادة طباعتها بأي وسيلة دون موافقة كتابية من المركز، إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل مع وجوب ذكر المصدر.

الآراء الواردة في المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر مركز التواصل والمعرفة المالية (متمم).

للتواصل والمشاركات:

مركز التواصل والمعرفة المالية (متمم) - هاتف : 966118216160+ - البريد الإلكتروني : CFKC@mof.gov.sa

الاقتصاد الأخضر.. عصب حياة المستقبل

يُعرّف الاقتصاد الأخضر بأنّه الاقتصاد المبني على توليد كميات قليلة من الكربون، ويكون الدخل ونمو العمالة فيه مدفوعين بالاستثمار الخاص والعام في الأنشطة الاقتصادية، والأصول، والبنية التحتية التي تُعزّز من كفاءة استخدام الموارد والطاقة، وتسمح بتقليل نسبة التلوث، وكميات الكربون المنبعثة، وتجنّب فقدان التنوع البيولوجي، ويُمثّل منهجيةً تدعم التفاعل بين الطبيعة والإنسان.

ويهدف الاقتصاد الأخضر إلى الحدّ من المخاطر البيئية وتحقيق التنمية المستدامة دون أن تؤدي إلى حالة من التدهور البيئي، ويعد وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يسهل من تحقيق التكامل بين الركائز الثلاثة للتنمية المستدامة، وهي الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية، كما يعد نموذجاً جديداً من نماذج التنمية الاقتصادية السريعة النمو، والذي يقوم أساساً على المعرفة بالاقتصاديات البيئية التي تهدف إلى معالجة العلاقة المتبادلة ما بين الاقتصاديات الإنسانية والنظام البيئي الطبيعي، والأثر العكسي للنشاطات الإنسانية على التغير المناخي، والاحتباس الحراري.

وقد اكتسب مفهوم الاقتصاد الأخضر أهميته بسبب قدرته على الاستجابة لمشكلات عدة يواجهها العالم في الأوقات الراهنة، مثل التغير في المناخ، ومشكلة توفير الأمن في مجالات الغذاء والطاقة والمياه، ويعد بذلك النموذج البديل للاقتصاد التقليدي؛ حيث يقدم نمطاً آخر للنمو مع حماية النظم البيئية الأرضية؛ ويساهم في القضاء على الفقر ودعم النمو الاقتصادي للفقراء، بالمحافظة على الموارد الطبيعية التي يعتمدون عليها في معيشتهم؛ كما يوفر فرص عمل جديدة، مع ضمان النمو الاقتصادي المستدام والحقيقي، ومنع التلوث البيئي، والاحتباس الحراري، واستنزاف الموارد والتراجع البيئي.

أزماتٌ بعضها فوق بعض

يعود تاريخ الاهتمام بالاقتصاد الأخضر إلى العام 2008م حين أطلقت الأمم المتحدة "مبادرة الاقتصاد الأخضر"، ضمن مجموعة من المبادرات التي تسعى إلى مواجهة الأزمات المتعددة التي شهدها العالم، ومنها الأزمة المالية عام 2007م (أزمة الكساد الكبرى)، والتي انعكست آثارها على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في مختلف أنحاء العالم؛ ونتجت عنها ديون متزايدة على الحكومات، وضغوط على الصناديق السيادية، وانخفاض السيولة المتاحة للاستثمار.

تبع ذلك الأزمة الغذائية العالمية، التي ازدادت حدتها خلال عامي 2008 و2009 بسبب زيادة أسعار السلع الغذائية الأساسية، الناتجة عن: زيادة تكاليف الإنتاج، والتوسع الكبير في قطاع الوقود الحيوي، فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة؛ ونتيجة لذلك ارتفع عدد الأشخاص المعرضين لخطر الجوع وسوء التغذية في العالم إلى مليار شخص.

وقبل الأزمتين المالية والغذائية في العالم، كانت قد اشتدت أزمة المناخ، وبرزت كأولوية عالمية تتطلب تضافر الجهود اللازمة لمواجهة التغيرات الحادة في المناخ -والتي ازدادت معدلات حدوثها خلال الأعوام القليلة السابقة- والتكيف معها والتخفيف من آثارها.

ولهذا برز مفهوم الاقتصاد الأخضر كأولوية استراتيجية للعديد من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية، وشرعت 65 دولة بالسير نحو اقتصاد أخضر شامل وتبني استراتيجيات ذات صلة به، من خلال تحويل اقتصاداتهم إلى محركات للاستدامة، في مقدمتها الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة وألمانيا والصين وسنغافورة.

القافلة الخضراء

هدفت المملكة العربية السعودية من خلال رؤيتها 2030، إلى تنويع مصادر الاقتصاد، وتحسين الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، فقامت بإصلاح أسعار الطاقة، ووضع معايير لكفاءة الاستخدام؛ مساهمةً منها في تنفيذ عمليات خفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، سعياً إلى تحول كبير نحو الاقتصاد الأخضر.

وقد خطت المملكة خطوات كبيرة نحو الاقتصاد الأخضر، فأطلقت في 7 أبريل 2010م مشروع مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة، لبناء مستقبل مستدام للمملكة، بإدراج مصادر الطاقة الذرية والمتجددة (الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة المتحولة من النفايات، والطاقة الجوفية الحرارية) ضمن منظومة الطاقة المحلية؛ وبدأت المدينة بمشروع دراسة تأثير ربط محطات الطاقة المستدامة بالشبكة الكهربائية السعودية.

ومن ثم أطلقت البرنامج الوطني للطاقة المتجددة، وأعلنت فيه استراتيجية للتنمية الوطنية الشاملة لدعم تنوّع مصادر الطاقة، هدفها الوصول إلى (3,45) جيجا واط من الطاقة المتجددة بحلول عام 2020م، و(9,5) جيجا واط بحلول عام 2030م، و(54) جيجا واط بحلول عام 2040م؛ وعملت المملكة على مراجعة الإطار القانوني والتنظيمي لاستثمار القطاع الخاص في مصادر الطاقة المتجددة وتوطين الصناعة بتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وضمان القدرة التنافسية للطاقة المتجددة من خلال تحرير سوق المحروقات تدريجياً.

وانضمت المملكة في مجال الطاقة المتجددة للتحالف الدولي للطاقة الشمسية؛ ووقعت اتفاقية مع "سوفت بانك" بحجم (200) جيجا واط وتكلفة (200) مليار دولار أمريكي، إلى جانب إطلاق مشروع خطة الطاقة الشمسية (2030) لبناء قطاع طاقة شمسية مستدامة، وإنشاء مكتب تطوير مشاريع الطاقة المتجددة بوزارة الطاقة، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية للمساهمة في بناء هذا القطاع، وتوصيل مشاريع الطاقة الشمسية المتوسطة والصغيرة بالشبكة السعودية للكهرباء؛ وإيجاد معاهد تدريب لتأهيل الشباب السعوديين، وتوفير الوظائف للمواطنين في مجال الطاقة المتجددة، وإنشاء صناعة طاقة متجددة محلية، ودعم مراكز أبحاث الطاقة المتجددة محلياً.

"المملكة تواصل جهودها لحماية كوكب الأرض بقيادة القافلة الخضراء"

وفي مجال حماية البيئة، وخلال

رئاستها لمجموعة العشرين العام 2020م، تبنت المملكة إصدار إعلان خاص حول البيئة لضمان مستقبل مستدام في العالم يحد من التدهور البيئي ويساهم في الحفاظ على التنوع الحيوي والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وإصلاحها، والمحافظة على البحار والمحيطات، وتشجيع توفر الهواء والماء النظيفين. وهدفت المبادرة في المملكة إلى تحويل الانبعاثات الكربونية إلى مواد أولية أو معاد تدويرها، ببناء نظام اقتصادي مستقل وقائم بذاته، من خلال الركائز الأربع لمفهوم الاقتصاد الدائري للكربون، المتمثلة في: الخفض، وإعادة الاستخدام، والتدوير، والإزالة.

وقامت بإنشاء "مجلس للمحميات الملكية" يشمل ستة مواقع بالمملكة، بهدف الحفاظ على الغطاء النباتي وزيادته، وتنظيم الحركة في داخل المحميات، بما لا يضر بالقرى والهجر وأملاك المواطنين داخل نطاقه، ولتنمية المحميات الطبيعية عبر اتساع نطاق رقعتها الجغرافية من 4% إلى أكثر من 14%، مع المحافظة على البيئة الطبيعية والنباتية والحياة الفطرية وتكاثرها وإنمائها والحد من الصيد والرعي الجائر ومنع الاحتطاب.

المبادرات الخضراء

وأعلن صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، في 27 مارس 2021م، عن مبادرتي "السعودية الخضراء" و"الشرق الأوسط الأخضر"، حيث يتم العمل من خلال المبادرة الأولى على رفع الغطاء النباتي، وتقليل انبعاثات الكربون، ومكافحة التلوث وتدهور الأراضي، والحفاظ على الحياة البحرية؛ وبالتالي تقليل الانبعاثات الكربونية بأكثر من 4% من الإسهامات العالمية، من خلال مشاريع الطاقة المتجددة التي ستوفر 50% من إنتاج الكهرباء داخل المملكة بحلول عام 2030م، ومشاريع في مجال التقنيات الهيدروكربونية النظيفة التي ستمحو أكثر من 130 مليون طن من الانبعاثات الكربونية، إضافة إلى رفع نسبة تحويل النفايات عن المرادم إلى 94%.

أما المبادرة الأخرى فهدفت للمساهمة في جهود مكافحة التغير المناخي من خلال رفع الغطاء النباتي في دول الشرق الأوسط، وتقليل انبعاثات الكربون، ومكافحة التلوث وتدهور الأراضي، والحفاظ على الحياة البحرية؛ حيث

ستعمل المملكة مع دول المنطقة، على زراعة 40 مليار شجرة إضافية في الشرق الأوسط، ضمن برنامج يهدف لزراعة 50 مليار شجرة، وهو أكبر برنامج إعادة تشجير في العالم، ويبلغ ضعف حجم السور الأخضر العظيم في منطقة الساحل الأفريقي (ثاني أكبر مبادرة إقليمية من هذا النوع).

وستعمل المملكة كذلك مع دول الشرق الأوسط على نقل المعرفة ومشاركة الخبرات؛ مما يسهم في تخفيض انبعاثات الكربون الناتجة عن إنتاج النفط في المنطقة بأكثر من 60%، وتخفيض الانبعاثات الكربونية بما نسبته أكثر من 10% من المساهمات العالمية.

كما وضعت المملكة خطة لمعدل إعادة استخدام المياه ليتجاوز 95% بحلول عام 2040م، من خلال تحويل مرافق معالجة مياه الصرف الصحي إلى مصدر رئيس للمياه ضمن مختلف القطاعات؛ وخصصت حكومة المملكة نحو 66 مليار دولار أمريكي للاستثمارات طويلة الأجل في مشروعات تطوير مرافق معالجة المياه وتحلية مياه البحر خلال السنوات العشر المقبلة؛ بينما تسعى إلى تحقيق ما نسبته 100% لإعادة استخدام مياه الصرف الصحي بحلول 2025م في المدن والمحافظات والمراكز التي يصل عدد سكانها إلى خمسة آلاف نسمة أو أكثر، علماً بأن سوق إعادة استخدام المياه في المملكة تفوق 4,3 مليون دولار، وهي بذلك تحتل المرتبة الثالثة على مستوى العالم.

وواجهت المملكة خطر النفايات، ليس بالتخلص منها وحسب، بل بالإفادة منها من خلال إنشاء ثلاثة مصانع طاقتها السنوية 65 طناً، كما ركزت جهودها على تحويل وتصنيع

النفايات الورقية والبلاستيكية والمعدنية والعضوية.

المركز السعودي لكفاءة الطاقة

وفي مجال كفاءة الطاقة تم إنشاء "المركز السعودي لكفاءة الطاقة" بقرار مجلس الوزراء رقم 363 وتاريخ 24 ذو القعدة 1431هـ، حيث تم تحويل البرنامج الوطني (المؤقت) لإدارة وترشيد الطاقة بمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية إلى مركز وطني دائم، بهدف ترشيد ورفع كفاءة استهلاك الطاقة، وتوحيد الجهود بين الجهات الحكومية وغير الحكومية في هذا المجال.

وبدأ تشغيل محطات تحلية المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية في كل من الخفجي وينبع، كما أن المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة بصدد إنشاء محطات أخرى في كل من: حقل وضبا وجزر فرسان؛ بهدف مساندة المحطات القائمة التي تعمل بالوقود، ولتكون محطات بديلة لها على المدى البعيد.

كما وقعت المملكة العربية السعودية في بداية عام 2010م عقداً من ثلاث مراحل لتوليد 10

ميجاواط من الخلايا الشمسية بتقنية النانو لإنتاج مياه بسعر 33 هللة لكل كيلوواط في الساعة بتكلفة أقل لكل متر مكعب، على أن يتم استخدام خلايا شمسية مركزة ضمن المرحلة الثالثة.

البديل الأمثل

ولأن الاقتصاد الأخضر قد أصبح الآن، هو البديل الأمثل للنموذج الاقتصادي السائد، فقد ركزت رؤية المملكة 2030، ومبادرتي (السعودية الخضراء) و(الشرق الأوسط الأخضر) على تحفيز الاستثمارات والابتكار بالصورة الداعمة لنمو المستمر الاقتصادية الجديدة؛ والتأكيد على أن النمو الأخضر والوظائف الخضراء خيار مستقبلي للنمو الاقتصادي، والتخفيف من انعكاسات الأزمات الاقتصادية والبيئية، وطريقاً لتحقيق المزيد من الرخاء والوفرة؛ ومضت المملكة بكل ثقة في استثمارات الاقتصاد الأخضر، من حيث الطاقة المتجددة، والعمارة الخضراء، والنقل المستدام، وإدارة المياه، وإدارة المخلفات، وإدارة الأراضي (الزراعة المستدامة).

وتقف عدة مؤشرات، شاهداً على مُضيها بخطوٍ حثيثٍ إلى طليعة الدول التي تمكّن للاقتصاد الأخضر، مثل، مؤشّرات الرصد البيئي والموارد الإنتاجية من الاقتصاد، التي تعكس بشكل واضح انتقال المملكة إلى اقتصاديات منخفضة الكربون، والكفاءة في استخدام الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية والخدمات البيئية؛ وتحديد كمية ثاني أكسيد الكربون المنبعثة لكل وحدة اقتصادية؛ وتجديد كمية الموارد الطبيعية أو المواد التي تستخدمها كل وحدة اقتصادية؛ وتحسين الإنتاجية من خلال الاستخدام الفعّال للأصول الطبيعية والبيئية التي تعمل على إيجاد الأسواق الجديدة وفرص العمل.

الاســتدامــة الماليــة
ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي

تواصل حكومة المملكة جهودها لدعم الاستدامة المالية، وتنويع الإيرادات ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي، ويأتي مشروع التخطيط المالي متوسط المدى واحداً من المبادرات الحكومية المهمة ضمن برنامج الاستدامة المالية والتي تهدف إلى رفع كفاءة التخطيط المالي للميزانية العامة للدولة على المدى المتوسط عبر مواءمة الإطار المالي متوسط المدى مع الأولويات الوطنية للإنفاق، والانتقال التدريجي إلى مرحلة التطبيق الشامل للميزانية متعددة السنوات بحلول العام 2024م.

ياسر القهيدان
مساعد الوزير للشؤون المالية

وتهدف المملكة من هذا البرنامج إلى تحقيق الاستدامة المالية بما يتوافق مع أولويات الإنفاق الحكومي لزيادة فاعلية الحكومة ودعم النمو الاقتصادي عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق وتطبيق قواعد مالية تعنى برفع جودة التخطيط المالي، وزيادة مرونة المالية العامة في التعامل مع الأزمات، وتعظيم الإيرادات الحكومية، مع مراعاة الأثر على القطاع الخاص من خلال ربط الإيرادات غير النفطية وأدواتها بالنشاط الاقتصادي، إضافة إلى تنمية دوره ومساهمته في الاقتصاد من خلال إتاحة الأصول والخدمات الحكومية، لتحسين جودة الخدمات بشكل عام، وتقليل تكلفتها على الحكومة، وإعادة تركيز جهودها على الدور التشريعي والتنظيمي المناط بها.

ويستهدف برنامج الاستدامة المالية بناء الموقف المالي الوطني من ناحية إجمالي العجز والفوائض والاحتياطيات، وفي إطار القواعد المالية المقترحة يعني ذلك ضمان عدم مسايرة الموقف المالي للمملكة لأسعار النفط الفعلية، ومراجعة وضع صافي أصولها وإعادة مواءمة سياستها المالية، ومراقبة مستوى احتياطياتها بعناية، وتوفير مادة نظامية تتيح المراجعة الشاملة للقواعد المالية في حال انخفاض هذه الاحتياطيات، وتقييم مدى كفاءة أدوات الإدارة المالية العامة مثل (القواعد المالية والإطار المالي للميزانية) والأنظمة التقنية وجودة توفير البيانات، ووضع ومراقبة أهداف السياسة المالية فيما يخص برامج تحقيق الرؤية، والإشراف على تنفيذ مبادرات البرنامج بحسب حوكمة رؤية المملكة 2030.

وخلال مرحلته الأولى نجح البرنامج في تحقيق الكثير من الإنجازات، من أبرزها: تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي، وإدارة الهدر المالي، فضلاً عن مراجعة المشاريع الحكومية، والتأكد من تحقيقها للأثر الإيجابي المرجو، سواء على صعيد الاقتصاد الوطني أو المواطنين.

وبنظرة سريعة على المرحلة الراهنة، سنجد أنها شهدت إطلاق عدد من المبادرات، منها: رفع كفاءة الإنفاق الحكومي التشغيلي، وتأسيس وحدة الشراء الاستراتيجي، وهيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية. ولا يزال البرنامج يواصل تطبيق عدد من المبادرات التي أتاحت موارد لتنفيذ خطط التحول الاقتصادي وتمويل النفقات ذات البُعد الاجتماعي، وتقليل حدة التأثر من تقلبات أسواق النفط.

وإذا تطرقنا بالتحليل للحديث عن التخطيط المالي على المدى المتوسط، ندرك أنه مبادرة مهمة ضمن برنامج الاستدامة المالية تسعى من خلال محفظة (مشاريع مبادرة التخطيط المالي متوسط المدى) إلى الاطلاع والاستفادة من العديد من البرامج والمشاريع القائمة حالياً لدى العديد من الجهات الحكومية داخل وخارج منظومة القطاع المالي، بالإضافة إلى إطلاق مشاريع مستقبلية مكملة عند الحاجة خلال المدة المقدرة للمبادرة بثلاث سنوات ابتداءً من العام 2021م. ولضمان نجاح العمل في هذه المبادرة سيتم العمل بشكل تعاوني مع عدد من الجهات الحكومية المعنية بالتخطيط المالي، والعمل على الانتقال السلس إلى الميزانية متعددة السنوات بحلول العام 2024م.

وتبقى الجهود التي تبذلها المملكة نحو الاستدامة على قائمة أولويات سياسات وجدول أعمال رؤية المملكة 2030، ونؤمن بأنّ القطاع المالي يعد أحد المُمكّنات الرئيسية؛ لتعزيز هذه الجهود لتحقيق أهدافها نحو الاستدامة.

بعد عام من تأسيس هيئة الحكومة الرقمية

المملكة تتصدر المؤشرات الرقمية إقليمياً ودولياً

معالي محافظ هيئة الحكومة الرقمية
المهندس أحمد بن محمد الصويان

تمكنت هيئة الحكومة الرقمية من إعادة تشكيل المشهد الرقمي في المملكة، من خلال إعداد الاستراتيجية الوطنية للحكومة الرقمية والإشراف على تنفيذها، وإقرار السياسات والخطط والبرامج، وكذلك قياس أداء الجهات الحكومية وقدراتها في مجال الحكومة الرقمية وتقييم رضا المستفيدين، انطلاقا من مسؤوليتها كمرجعاً وطنياً لجميع شؤون الحكومة الرقمية منذ أن صدرت الموافقة على إنشائها بالأمر السامي الكريم رقم (3633) وتاريخ 1442/1/20هـ.

ومنذ إطلاقها، عملت الهيئة على تنظيم أعمال الحكومة الرقمية في الجهات الحكومية، سعياً لإيجاد حكومة رقمية استباقية ومبادرة وقادرة على تقديم خدمات رقمية ذات كفاءة عالية، وتحقيق التكامل في مجال الحكومة الرقمية بين كافة الجهات الحكومية.

ومؤخراً كشفت الهيئة عن التوجهات الاستراتيجية للحكومة الرقمية وعن هويتها الجديدة، إضافة إلى إطلاق عدد من المبادرات، وذلك خلال حفل أُقيم مطلع شهر مارس 2022 بمدينة الرياض، برعاية معالي رئيس مجلس إدارة الهيئة المهندس عبدالله بن عامر السواحة.

ونسعد في مجلة "متمم" باستضافة معالي محافظ الهيئة المهندس أحمد بن محمد الصويان، ليحدثنا عن الهيئة وأدوارها وخططها المستقبلية، إلى جانب مستقبل التحول الحكومي الرقمي في المملكة.

معالي المحافظ، حدثنا عن أهمية وجود كيان مثل هيئة الحكومة الرقمية؟ وما الأدوار التي تقع تحت مسؤوليتها؟

أهلاً وسهلاً بكم، وسعيد باستضافتكم لي. في البداية، أولت حكومتنا الرشيدة، بقيادة مولاي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان حفظهما الله اهتماماً كبيراً بالبنية التحتية الرقمية في المملكة وضخت استثمارات كبيرة، كما عقدت العديد من الشراكات مع الكيانات التقنية العملاقة على مستوى العالم، فضلاً عن إعداد جيل مميز من الكفاءات الوطنية القادرة على إدارة كافة النواحي الرقمية.

ولأن الحكومة الرقمية باتت مطلباً

ملحاً في العملية التنموية، ودليلاً على رفاه الشعوب وتقدم الدول، فقد وضعت القيادة أيدها الله ذلك في قمة أولويات رؤية السعودية 2030، التي دعت لأن تكون المملكة نموذجاً يحتذى به، إذ يعكس ذلك الحرص الكبير والدائم على تحقيق رفاه كل من يعيش فيها.

واستمراراً لكل ما قامت به قيادة هذه البلاد، فقد صدر قرار مجلس الوزراء الموقر بتاريخ 9 مارس 2021 بتأسيس هيئة الحكومة الرقمية، لتكون الجهة المختصة بكل ما يتعلق بالحكومة الرقمية، والمرجع الوطني في شؤونها، وتنظيم أعمال الحكومة الرقمية في الجهات الحكومية، وصولاً إلى حكومة رقمية استباقية ومبادرة وقادرة على تقديم خدمات رقمية

> **"نعمل بشكل متسارع لنواكب تطلعات القيادة وطموح المستفيدين بالحصول على خدمات رقمية سلسة ومتكاملة وذات كفاءة عالية"**

ذات كفاءة عالية.

ومنذ اليوم الأول، بدأنا العمل بشكل متسارع لنواكب تطلعات القيادة وطموح المستفيدين، آخذين بعين الاعتبار كل النجاحات التي حققتها السعودية في كافة المجالات، وتحديداً في مجال الحكومة الرقمية.

وكانت أولى الخطوات من خلال المرحلة التأسيسية، حيث تم وضع الأُسس والأُطر التي تمكننا من الانطلاق بخطوات ثابتة، ثم جاءت بعدها المرحلة الثانية وهي المرحلة الانتقالية، وفيها أطلقنا العديد من المبادرات والبرامج والتشريعات التي تساعد على تنظيم أعمال الحكومة الرقمية وحكومة الأعمال، ثم بدأنا مؤخراً المرحلة التي كشفنا فيها عن التوجهات الاستراتيجية للحكومة الرقمية وهويتنا الجديدة، التي سنصل من خلالها إلى رسم ريادة المملكة الرقمية على مستوى العالم بمشيئة الله.

ما أهم التشريعات والمبادرات التي أطلقتها الهيئة؟

مع بداية العمل على مهامها واختصاصاتها، أصدرت الهيئة تعميم حوكمة المنصات الحكومية الرقمية والمواقع الإلكترونية، وذلك في إطار بناء بيئة تنظيمية للخدمات الحكومية الإلكترونية، وتنظيم أعمال الحكومة الرقمية وتحسين تجربة المستفيد، إلى جانب تحقيق التكامل بين الجهات الحكومية، كما أطلقت الهيئة الإطار التنظيمي لأعمال الحكومة الرقمية وإصدار سياسة الحكومة الرقمية لتنظيم أعمال الحكومة الرقمية، وفق أعلى المعايير والممارسات الدولية، بما يمكّن الجهات الحكومية من العمل بشكل تكاملي، فضلاً عن كونه أساسا تنظيميا تبني عليه الهيئة التنظيمات المستقبلية للحكومة الرقمية.

كما عملت الهيئة على تنفيذ توجيهات مجلس الوزراء بعد موافقته على مشروع قواعد تنظيم البرمجيات الحكومية الحرة ومفتوحة المصدر، الذي يعمل على تعزيز فرص إعادة استخدام البرمجيات الحكومية، بما يفتح مجال التعاون بين الجهات الحكومية، ويوحد المعايير فيما بينها، كما أطلقت الاستراتيجية الوطنية للبرمجيات الحكومية الحرة ومفتوحة المصدر، والمنصة الإلكترونية لإيداع البرمجيات الحكومية المفتوحة المصدر، هادفة بذلك إلى تعظيم العائد على الاستثمار وتعزيز الاقتصاد الرقمي باعتباره أحد أهم روافد الاقتصاد الوطني.

وفي السياق ذاته، طورت الهيئة مجموعة من الأدلة الاسترشادية، بدءا من الدليل الاسترشادي لاستمرارية الأعمال، والدليل الاسترشادي لتحسين محركات البحث والمحتوى الرقمي، بالإضافة إلى نشر أفضل ممارسات أمن المعلومات خلال استخدام الخدمات الرقمية والتطبيقات الحكومية بعد أن أطلقت حملة توعوية عن التطبيقات الوهمية.

كذلك أطلقنا مؤخرًا مبادرة برنامج الاستثمار والمشتريات الحكومية الرقمية (صدف) لتطوير أدوات رقمية تدعم حوكمة عمليات المشتريات الرقمية، ولتعزيز الاستثمار الرقمي. وانطلاقًا من إيمان المملكة بالدور الجوهري للمشاركة المجتمعية الإلكترونية في تحسين الخدمات الحكومية المتمحورة حول تجارب حياة المستفيد فقد أطلقنا منصة المشاركة المجتمعية (تفاعل) لإشراك المستفيد في صياغة حلول أفضل عبر المنصات الرقمية.

أيضاً أطلقنا برنامج Go Tech، بهدف تمكين القوى الرقمية العاملة في القطاعات الحكومية وتعزيزاً ثقافة وعقلية الابتكار ودعماً لتبني التقنيات الناشئة وتفعيل منظومتها في الجهات الحكومية.

ماذا يعني تقدم 45 جهة حكومية في مؤشر "قياس" إلى مرحلتي الإبداع والتكامل؟

بما أن الهيئة هي الجهة المختصة بكل ما يتعلق بالحكومة الرقمية، وهي المرجع الوطني في شؤونها، فقد أطلقنا النسخة التاسعة من مؤشر "قياس التحول الرقمي الحكومي" والتي تُعد امتدادا للنسخة الثامنة، مع الإبقاء على مراحل التحول الرقمي، وتحسين مسميات بعض المراحل لتكون أكثر وضوحاً، كما قمنا بإجراء مجموعة من التحسينات بناء على الدروس المستفادة والمرئيات المستخلصة من الجهات الحكومية، ولعل وصول 45 جهة حكومية في مؤشر "قياس" لهو دليل على نضج الخدمات الحكومية وموثوقية البنية التحتية، ولا يزال المجال مفتوحا أمام باقي الجهات لدخول المؤشر، وتأتي هذه الخطوات للمساهمة في تطوير الحكومة الرقمية، من خلال متابعتها بشكل دوري بما يتوافق مع التوجهات العالمية في مجال التحول الرقمي، من أجل تحقيق مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030، وهو ما أسهم في ارتفاع نسبة نضج الخدمات الحكومية الرقمية لتصل إلى أكثر من 83%.

ولا يزال المجال مفتوح أمام باقي الجهات لدخول المؤشر، وتأتي هذه الخطوات للمساهمة في تطوير الحكومة الرقمية من خلال متابعتها بشكل دوري بما يتوافق مع التوجهات العالمية في مجال التحول الرقمي، من أجل تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

كما أطلقنا مؤخرًا قياس التحول الرقمي 2022 "العاشر" من أجل استكمال القياسات السابقة ومواكبة تطورات التحول الرقمي بما يسهم في تحقيق نقلة نوعية في عملية القياس ويساعد الجهات الحكومية على إبراز جهودها في سبيل تحقيق مزيد من التميز في مسيرة التحول الرقمي حيث شمل التحول من قياس النضج إلى قياس الالتزام من خلال مدى التزام الجهات الحكومية بالأنظمة والتشريعات ومعايير التحول الرقمي، كما تضمن تطوير مؤشرات التحول الرقمي لتكون معيارًا للالتزام وتطوير المتطلبات والإرشادات لتحقيق الالتزام في كل معيار من المعايير.

حيث ستواصل الهيئة ستواصل العمل خلال القياس العاشر على تشخيص واقع وتطور الخدمات الرقمية التي تقدمها الجهات الحكومية، من أجل تحسينها والسير بها عبر مراحل متتابعة نحو الإبداع الرقمي، وتطويرها وتسهيل وصولها للمستفيدين.

"السعودية تتفوق على العديد من الدول في مؤشرات خدمات حكومية إلكترونية"

كيف ينعكس هذا التقدم على الخدمات الحكومية الرقمية؟

نسعى في هيئة الحكومة الرقمية إلى رفع جودة الحياة عبر خدمات أفضل تتيح ممارسة الأعمال بكل سهولة، وتعمل على تحسين أداء الجهات الحكومية رقمياً بما يحقق رضا المستفيد، كذلك نهدف إلى المساهمة في الناتج المحلي من خلال الاعتماد على التعاملات الرقمية واختصار الوقت والجهد المبذول من أجل الحصول على الخدمات. فاليوم ولله الحمد السعودية تتفوق على العديد من الدول في مؤشرات خدمات حكومية إلكترونية، على سبيل المثال لا الحصر خدمة إصدار جواز جديد في المملكة لا يستغرق أكثر من يومين إلى ثلاثة في حده الأقصى، وبذلك تتقدم المملكة على سنغافورة التي يحتاج مواطنوها إلى أسبوع للحصول على جواز، وتزيد المدة إلى ما بين 3 و5 أسابيع في الدنمارك، وإلى ما بين 5 و6 أسابيع في بريطانيا، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فإن الحصول على جواز يستغرق بين 12 و16 أسبوعاً.

> "نسعى لنقل تجربة المملكة الرقمية والنجاحات التي حققتها لمختلف دول العالم"

كما حققت المملكة العربية السعودية تطوراً كبيراً في تبسيط إجراءات ووقت الحصول على تأشيرة للدخول إلى أراضيها، إذ لا يتطلب الأمر أكثر من 5 دقائق، في حين يحتاج الشخص إلى 3 أيام للحصول على تأشيرة في سنغافورة، و3 أسابيع في بريطانيا.

وفي مجال الاستثمار العقاري، اختصرت المملكة وقت إصدار رخصة البناء إلى 5 أيام، فيما لا تزال رخصة البناء في سنغافورة تحتاج إلى أسبوع، وفي بريطانيا إلى ما بين 5 و8 أسابيع، وفي الولايات المتحدة الأمريكية 4 أسابيع، وتتقدم السعودية أيضاً في إصدار السجل التجاري، إذ لا يحتاج الشخص إلى أكثر من دقيقتين لإصدار سجلّه.

ماذا عن خطط الهيئة لتحسين وتطوير الخدمات الرقمية الحكومية؟

نعمل مع جميع الشركاء في الجهات الحكومية للحصول على شهادة الاعتماد في البنية المؤسسية الوطنية التي تهدف إلى تسريع التحول الرقمي ونضوجه في القطاع الحكومي، وتحسين كفاءة الاستثمار.

وتمنح شهادة البنية المؤسسية (NORA) للجهات الحكومية بعد استيفاء وتطبيق جميع معايير المنهجية الوطنية للبنية المؤسسية، وترتكز هذه الشهادة على مجالات رئيسية هي: الاستراتيجية، بنية الأعمال، التطبيقات، بنية البيانات، وبنية التقنيات، لتقييم ثمانية مجالات ومحاور مختلفة، تهدف إلى تقييم ممارسات البنية المؤسسية القائمة والفاعلة في القطاع الحكومي، وتقييم تفصيلي لدعم رفع نضجها ومساهمتها في رفع كفاءة التحول الحكومي الرقمي.

وخلال الفترة الماضية، نال مركز المعلومات الوطني شهادة الاعتماد للبنية المؤسسية (المستوى الرابع)، فيما حصلت كل من وزارة الصحة، وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، وصندوق التنمية الصناعية السعودي على شهادة الاعتماد للبنية المؤسسية (المستوى الثالث)، ونعمل مع كثير من الجهات الحكومية على استيفاء جميع المعايير لنيل الشهادة، كما سلمت هيئة الحكومة الرقمية 25 جهة حكومية وثيقة التراخيص الخاصة بالبرمجيات الحكومية الحرّة ومفتوحة المصدر، التي تفتح مجال التعاون بين الجهات الحكومية، وتوحد المعايير فيما بينها، وتضفي مزيداً من الشفافية، وتحد من احتكار الموردين، وتقلل من صعوبة دمج البرمجيات من أكثر من مصدر.

ذكرتم في أكثر من مناسبة تحسين تجربة المستفيد، لو توضحون لنا المقصد من حديثكم؟

المستهدف الأول والأخير من التكامل بين جميع الجهات الحكومية وحوكمة الأعمال هو المستفيد، أينما كان وفي أي وقت وزمان، ودورنا الرئيسي في هيئة الحكومة الرقمية ونجاحنا يكمن في الوصول إلى رضا المستفيدين، من خلال تقديم خدمات حكومية رقمية سلسة ومتكاملة عبر الاستفادة من التقنيات والتركيز على تفضيلات المستفيدين، لذلك نحرص على قياس انطباعاتهم بشكل دوري ومستمر، وضمن مساعي الهيئة لإشراكهم في رحلة التحول الحكومي الرقمي، أطلقنا استبيان "كن شريك المستقبل" الذي هدفنا من خلاله إلى فتح قنوات التواصل مع المستفيدين من خدمات الحكومة الرقمية والاستماع إلى آرائهم ومقترحاتهم التطويرية، وقد شارك فيه أكثر من عشرة آلاف مستفيد، ولله الحمد كانت النتائج مرضية، ونطمح إلى الأفضل خلال المرحلة القادمة بمشيئة الله.

ما دوركم في نقل تجربة المملكة الرقمية دوليًا والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة؟

نحن حريصون على الاستفادة من كل التجارب الناجحة التي يمكن أن تساعدنا ولو بجزء بسيط على تقديم خدمات رقمية استباقية ومتكاملة تحقق جودة حياة أفضل للمستفيد، كما نسعى لنقل تجربة المملكة الرقمية والنجاحات التي حققتها لمختلف دول العالم، من خلال عقد اللقاءات الثنائية والورش المشتركة التي تناقش مستجدات التحول الحكومي الرقمي وسبل التعاون، وخلال العام الماضي استعرضت "هيئة الحكومة الرقمية" تجربتها الرقمية مع وفود دولة أستونيا والعراق وعمان ومصر، وفي مجال تعزيز الشراكة مع المجتمع الدولي عقدنا العديد من اللقاءات الثنائية مع المنظمات الدولية، ومؤخرًا استعرضنا تجربة المملكة في الحكومة الرقمية مع وفد جمهورية جيبوتي.

"استراتيجيتنا ترتكز على 6 ركائز رئيسية"

حدثنا عن أبرز التوجهات الاستراتيجية والهوية الجديدة التي أطلقتها هيئة الحكومة الرقمية؟

بداية اسمح لي أن أشكر كل زميلاتي وزملائي شركاء النجاح في التحول الرقمي، الذين عملوا خلال الفترة الماضية بروح الفريق الواحد، خلال فترة وجيزة حققوا خلالها العديد من الإنجازات على الصعيدين الإقليمي والدولي، وأستغل هذه المساحة لأنقل لهم شكر معالي الوزراء الذين التقيتهم لما قدموه خلال الفترة الماضية رغم قصرها لكن كانت مليئة بالنجاحات، ومنها الاستراتيجية الجديدة التي تشكل استكمالا لما سبق في رحلة الحكومة الرقمية، من خلال رؤيتها التي تسعى لتكون حكومة رقمية رائدة لمجتمع ممكّن وحيوي.

ركزت الاستراتيجية الجديدة على 6 ركائز هي: رضا المستفيدين، تمكين الأعمال، حكومة فعّالة، كفاءة الاستثمار، بيئة تنظيمية، تسريع التحول.

كيف ستتمكن التوجهات الاستراتيجية من الارتقاء بمسيرة التحول الحكومي الرقمي؟

تهدف رؤية 2030 إلى التحول بحكومة المملكة العربية السعودية إلى حكومة عالية الأداء تتسم بالفعالية والشفافية والمساءلة، ومن هذا المنطلق كانت عملية التحول الرقمي من أهم التزامات الرؤية التي نصت على ضرورة مواصلة توسيع نطاق الخدمات الإلكترونية المقدّمة، لذلك أخذنا في الهيئة على عاتقنا مسؤولية تنظيم القطاع الرقمي الحكومي ووضع إطار تنظيمي يحقق للمملكة الريادة الرقمية.

كيف كانت تجربتكم خلال فعاليات معرض "السعودية الرقمية" الذي أقيم بالتزامن مع مؤتمر ليب الدولي؟

كانت تجربة ثرية وغنية نجحنا من خلالها في ترجمة ما وصلت إليه المملكة كتجربة رائدة في الحكومة الرقمية بالشراكة مع 30 جهة حكومية لإبراز منجزات التميز الرقمي لكافة الجهات الحكومية في مجال تطوير الخدمات الحكومية الرقمية للمستفيدين من زوار ومستثمرين ومواطنين ومقيمين، إضافة إلى التعريف بقصة نجاح رحلة التحول الرقمي في المملكة وأهميتها على المستويين الإقليمي والدولي، واستعراض أبرز الخدمات الحكومية الرقمية المستهدفة لرفع جودة الحياة وتعزيز التنافسية، وتتضمن المشاركة الحكومية استعراض خدمات نحو 15 من منصات الحكومة الشاملة و10 منتجات، كما شهد المعرض مشاركة دولية وإقليمية لافتة ممثلة في جمهورية إستونيا وسلطنة عمان.

"13 مبادرة ودليلاً قدمتها الهيئة لتنظيم الخدمات الرقمية وظهور المواقع الحكومية"

بالحديث عن المنتجات والمبادرات ما أبرز ما قدم من خلالكم في هيئة الحكومة الرقمية في هذا الجانب؟

ضمن مساعي الهيئة لدعم القطاع الحكومي في المملكة وتمكينه، عبر تطوير القدرات والمهارات البشرية، أطلقنا برنامج "قدرات-تك" لرفع القدرات الرقمية للعاملين في القطاع الحكومي بوصفها حجر الزاوية في العملية التطويرية لمسيرة التحول الرقمي الحكومي.

وبهذه المناسبة أهنئ خريجي الدفعة الأولى من البرنامج وعددهم 74 متدربا يتبعون لـ 62 جهة حكومية، تم الاحتفاء بهم في معرض السعودية الرقمية بمؤتمر ليب، وتضمن المسار التدريبي للخريجين حضور 29 دورة تدريبية محلية ودولية، وبلغ عدد الساعات التي قضاها المتدربون خلال رحلة مسارهم التدريبي حوالي 6200 ساعة تدريبية شملت البرامج المحلية والدولية وكذلك مشاريع التخرج، وتعد الدفعة الأولى رافدًا لتطوير القدرات الرقمية من الكفاءات الوطنية من القيادات ومنسوبي القطاع الحكومي، وتنمية خبرات العاملين في مجال التحول الرقمي من خلال شراكات دولية تقدم أحدث الممارسات العالمية.

كما أطلقنا مبادرة برنامج الاستثمار والمشتريات الحكومية الرقمية (صدف) لتطوير أدوات رقمية تدعم حوكمة عمليات المشتريات الرقمية، وتعزز الاستثمار الرقمي. وانطلاقًا من إيمان المملكة بالدور الجوهري للمشاركة المجتمعية الإلكترونية في تحسين الخدمات الحكومية المتمحورة حول تجارب حياة المستفيد، فقد أطلقنا منصة المشاركة المجتمعية (تفاعل) لإشراك المستفيد في صياغة حلول أفضل عبر المنصات الرقمية.

كذلك أطلقنا برنامج Go Tech بهدف تمكين القوى الرقمية العاملة في القطاعات الحكومية وتعزيز ثقافة وعقلية الابتكار ودعم تبني التقنيات الناشئة وتفعيل منظومتها في الجهات الحكومية.

حدثنا عن دور القطاع الخاص في رحلة التحول الرقمي؟ وهل هناك توجه لديكم لحوكمة المنصات والتطبيقات التابعة للقطاع؟

بداية القطاع الخاص شريك لنا في هيئة الحكومة الرقمية لتحقيق النضج الرقمي في القطاع الحكومي بمستويات متقدمة، لتعظيم الاستفادة من الأصول القائمة وكفاءة الاستثمار.

كما أن القطاع الخاص هو إما مستفيد من الخدمات أو مقدم للتقنية، لذلك فهو يسهم في تعزيز

الاقتصاد الرقمي ويدعم سياسة الهيئة القائمة على: المشاركة والتحول والقدرات والحوكمة، لتحقيق مستهدفات التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية.

القطاع الخاص شريك في تقديم وتمكين أفضل الخدمات الرقمية، وقد عقدنا مع الغرف التجارية العديد من الورش والاجتماعات لتحسين التجربة الرقمية لقطاع الأعمال، كما دشّنا مبادرة البيئة التنظيمية التجريبية للشركات الحكومية التقنية، التي تهدف إلى إيجاد حلول تنظيمية متكاملة من شأنها معالجة التحديات للقطاعين العام والخاص، ومنها تنظيم حقوق الملكية الفكرية، وآليات التكامل ومشاركة البيانات.

كيف يعزز الاقتصاد الرقمي الوفورات في موازنة المملكة العربية السعودية؟

تسعى المملكة العربية السعودية إلى تعزيز الاقتصاد الجديد أو ما يعرف بـ"الاقتصاد الرقمي" مدفوعة بثقة المستثمرين في البيئة الرقمية السعودية وقدرتها على خدمة المجتمعات التقنية داخل المملكة وفي منطقة الشرق الأوسط، ومن المتوقع أن يتجاوز حجم سوق تقنية المعلومات والتقنيات الناشئة في المملكة 27 مليار دولار بحلول عام 2025م. ولتعزيز هذا الاقتصاد أطلقت هيئة الحكومة الرقمية منهجية جديدة تدعم الاستثمار الرقمي، كما ساهمت الخدمات الرقمية في تحقيق وفورات بلغت أكثر من 530 مليار ريال، تمت إعادة توجيهها في مصروفات تخدم المستهدفات التنموية والمشاريع ذات الأولوية لتصب في مصلحة الوطن والمواطن.

"مدينة الرياض الـ10 عالميًا في مؤشر التقنية الفرعي والـ31 عالميًا في التنافسية بين المدن"

ما أبرز ما حققته المملكة في ملف التحول الرقمي ومؤشرات الحكومة الرقمية؟

يحظى قطاع الخدمات الحكومية الرقمية بدعم حكومة خادم الحرمين الشريفين، مما أهلها لتكون نموذجا عالميا رائدا بشهادة كبرى مؤسسات المجتمع الدولي، وتعد المملكة اليوم ضمن المجموعة الأولى لأعلى الدول الرائدة والمبتكرة في مجال تقديم الخدمات الحكومية والتفاعل مع المواطنين.

كما مكنت الخدمات الحكومية الرقمية المملكة من تجاوز تأثير جائحة كورونا بفعالية، لتكون من أقل دول العالم تأثراً بالأزمة في مختلف القطاعات.

بلغ عدد الخدمات الحكومية الرقمية 6200 خدمة، بما نسبته 97% من إجمالي الخدمات المقدمة للمستفيدين.

وصلت نسبة جاهزية الخدمات

الإلكترونية الحكومية في مؤشر OSI التابع لمؤشر الأمم المتحدة إلى 98%.

في مؤشر الأمم المتحدة لتطور الحكومة الإلكترونية، جاءت المملكة في قائمة الدول الأكثر تقدمًا بواقع 9 مراكز.

حققت المملكة المركز الثاني بين دول مجموعة العشرين في تقرير التنافسية الرقمية الصادر من المركز الأوروبي للتنافسية الرقمية.

حققت المملكة المركز الأول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمركز الـ20 في مؤشر الذكاء الاصطناعي بحسب مؤشر تورتويس أنتليجينس Tortoise Intelligence 2020.

تقدمت المملكة للمركز 30 عالمياً في مؤشر جامعة واسيدا للحكومة الرقمية في نسخته الـ16 للحكومة الرقمية الذي يصدره معهد الحكومة الرقمية بجامعة واسيدا باليابان بالتعاون مع الأكاديمية الدولية (IAC) ويشمل 64 دولة حول العالم.

كما جاءت السعودية الأولى بالشرق الأوسط في توفير الخدمات الرقمية للمواطنين وقطاعات الأعمال، بحسب مؤشر نضج الخدمات الحكوميّة الإلكترونية والنقّالة "GEMS"، الذي تصدره اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) التابعة لمنظمة الأمم المتحدة.

"تهدف السعودية لأن تكون بين أفضل 10 دول في مؤشر الأمم المتحدة لتطور الحكومة الإلكترونية"

ما هي خطط الهيئة المستقبلية لتسريع وتمكين التحول الرقمي في المملكة؟

نعمل على تعزيز البيئة الاستثمارية في المشاريع الرقمية من خلال زيادة ودعم البنية التحتية الموثوقة والمتقدمة، وزيادة دعم الاستثمارات في مجال البنية التحتية للحوسبة السحابية في المملكة العربية السعودية، مستفيدين من دعم حكومة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين الأمير محمد بن سلمان، التي ضخت استثمارات لتشجيع القطاع الرقمي بواقع 15 مليار ريال كحزمة تحفيزية للبنية التحتية.

لدينا استثمارات بقيمة 1.5مليار دولار قيمة مجتمعة للاستثمارات Google وAlibabag في البنية التحتية للحوسبة السحابية في المملكة العربية السعودية وهي الأكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

نستهدف أن تكون المملكة ضمن مصاف الدول في مؤشر الأمم المتحدة لتطور الحكومة الإلكترونية بما يتوافق مع رؤية 2030، وإن شاء الله سنكون ضمن قائمة أفضل عشرة مراكز خلال فترة وجيزة، وستجدون أثر ذلك من خلال الخدمات وجودتها وتحسين تجربة المستفيدين.

تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين..

افتتاح الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية بمشاركة وزراء المالية العرب

تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله-، افتتح معالي وزير المالية الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان يوم الخميس 1443/09/06هـ الموافق 2022/04/07م، الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية التي تستضيفها المملكة بمحافظة جدة، بحضور وزراء المالية والاقتصاد العرب، ورؤساء وأعضاء مجالس إدارة الهيئات المالية العربية، ومحافظي المصارف المركزية العربية، ومديري مؤسسات التمويل العربية، وممثلين عن صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، إضافة إلى عدد من الخبراء والمختصين في المجالين المالي والاقتصادي.

واستعرضت الاجتماعات الدور الذي تقوم به الهيئات في تقديم الدعم المالي والفني للمشاريع التنموية الكبرى في الدول العربية، وإسهاماتها في دعم العمل العربي المشترك، فيما ناقشت الاجتماعات سُبل مواجهة التحديات التي تواجه الدول العربية، والمبادرات المبتكرة والمشاريع المقترحة ضمن أوراق العمل المقدمة من الهيئات المالية العربية المشتركة، إلى جانب استعراض الأداء المالي والتشغيلي للهيئات، وأيضا دراسة إقرار برامج العمليات التمويلية والاستثمارية للعام 2022.

ونقل معالي وزير المالية لرؤساء وأعضاء الوفود المشاركة تحيات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز -حفظه الله- وتهنئته لهم بشهر رمضان الكريم، مؤكدًا أن المملكة العربية السعودية ستظل داعمةً للعمل العربي المشترك، ومُسهمةً في تنمية العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية عبر المؤسسات التنموية الإقليمية، مشددًا على أن المملكة حاضرة دائمًا للمساعدة ومدّ يد العون لمواجهة الأزمات الطارئة والإنسانية، وسبّاقة لدعم الجهود التنموية والاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، وجميع المحافل الدولية.

وأوضح معاليه أن كثيرًا من الدول العربية بدأت في التعافي من آثار جائحة كورونا والعودة إلى مسارات النمو، لافتًا النظر إلى أنه من المتوقع -وفق تقديرات صندوق

النقد العربي- أن يشهد معدل نمو الاقتصادات العربية مجتمعة ارتفاعاً في عام 2022م ليسجل نحو 5%، مقابل 2.9% للنمو المسجل في عام 2021، مدفوعًا بالعديد من العوامل ومنها التحسن النسبي في مستويات الطلب العالمي، وارتفاع معدلات نمو قطاعي النفط والغاز، ومواصلة الحكومات العربية تبنّي حِزَم التحفيز لدعم التعافي الاقتصادي.

وأشار الجدعان إلى أن المملكة تجاوزت آثار الجائحة نتيجةً لسرعة الاستجابة والإجراءات غير المسبوقة التي اتّخذتها لحماية المواطنين والمقيمين ودعم النشاط الاقتصادي، التي قُدّرت بنحو 13.9% من الناتج المحلي الإجمالي، لافتاً الانتباه إلى أن المنجزات المُتحققة في مجال تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي الذي بدأته المملكة في عام 2016م ضمن رؤية 2030 ساعدت في محاصرة الوباء وعودة الحياة لطبيعتها بشكل سريع.

وفيما يتعلق بتحديات المناخ، أوضح معاليه أن المملكة أدركت أهمية تضافر الجهود في سبيل مواجهة آثار التغير المناخي، وقدّمت مبادرات نوعية تهم المنطقة والعالم أجمع، أبرزها مبادرات السعودية الخضراء، والشرق الأوسط الأخضر، والاقتصاد الدائري للكربون، التي ستسهم بحول الله في تحقيق الأهداف الدولية للحد من الانبعاثات الكربونية، وتدعم استقرار النمو الاقتصادي، داعياً المؤسسات المالية العربية للاستفادة مما يوفره نهج الاقتصاد الدائري للكربون الذي أقرّه قادة مجموعة العشرين أثناء ترؤس المملكة للمجموعة في عام 2020م.

وبيّن أن المملكة تُقدّر الدور الرائد للمؤسسات المالية العربية في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، كما تشيد بمبادراتها في مجال تأهيل قدرات الشباب، وتطوير رأس المال البشري، ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتوفير فرص العمل، إضافة إلى اهتمامها الكبير بقطاع العلوم والتقنية والابتكار واستخداماتها في التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي لفئات الشباب والنساء والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات متناهية الصغر.

ودعا معاليه القائمين على المؤسسات المالية العربية إلى مراجعة استراتيجيات العمل وتوجهاتها في ظل التغيرات العالمية ووفقاً لمتطلبات منطقتنا ومواطنيها ضمن إطار عمل متقن يراعي الأولويات والاحتياجات، ويقيس العوائد المحتملة بموضوعية.

وعلى هامش الاجتماعات السنوية، عُقد اجتماع مجلس وزراء المالية العرب الذي ناقش القضايا المالية والاقتصادية ذات الاهتمام المشترك وتبادل الآراء حولها، كما بحث آخر التطورات على الصعيدين المالي والاقتصادي، وتنسيق مواقف الدول العربية مع المنظمات المالية الدولية، وفي مقدمتها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إلى جانب الاستفادة من التجارب والخبرات في مجال الإصلاحات الاقتصادية والسياسات المالية، فيما استعرض وزير المالية السعودي آخر تطورات أعمال مجموعة العشرين.

خلال مشاركته في منتدى الاقتصاد العالمي (أجندة دافوس)

وزير الماليـة: المملكة تدعم الاستدامة مع ضمان أمن الطاقة وحتمية الانتقال لاقتصاد عالمي أخضر

شـارك معـالي وزيـر المـالية الأسـتاذ محمد بن عبدالله الجدعان، في جلسة "الاستعداد للمستقبل" الافتراضية التي عقدت نهاية شهر يناير الماضي ضمن فعاليات منتدى الاقتصاد العالمي (أجندة دافوس).

وفـي كلمته الافتتاحية للجلسة أكد معاليه أن العامين الماضيين قدما العديد من الـدروس لبناء المرونة الاقتصادية وتحسين الاستعداد للمستقبل، ومن بين هـذه الـدروس الحاجة إلـى اتخاذ إجراءات مدروسة وحاسمة قائمة على البيانات للحد من المخاطر مع تحقيق التوازن بين الصحة العامة والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية.

وأضاف قائلاً: "اتفقت مجموعة العشرين على إنشاء فريق مهام مشترك من وزراء الصحة والمالية؛ لضمان استعداد العالم بشكل أفضل للمستقبل، ومن المهم أن ندعم هذه الجهود"، لافتا إلى أن "جائحة كوفيد19- قدمت لنا درساً واضحاً بأنه لا يمكن لبلد واحد أن يكافح الوباء منفرداً؛ إذ تستلزم أي جائحة تعاوناً دولياً أكبر".

وأوضـح معاليه أن التحول فـي مجال الطاقة والتنمية المستدامة عاملان رئيسيان للتمكن من بناء اقتصاد عالمي مـرن، ولكـن الخطر الـذي غالباً مـا يتم تجاهله هو الحاجة لضمان أمن الطاقة؛ لكيلا يتأثر الأمـر سلباً بالتحول، مشيرا إلـى أن مجموعة العشرين تعمل مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات متعددة الأطراف الأخرى لإيجاد طريقة للاستعداد بشكل أفضل للأزمات المحتملة في المستقبل من خـلال مواصلـة الإصـلاحـات الهيكلية وإدارة المخاطر.

وذكر الجدعان: "في الماضي، كان الأمر يستغرق سنوات لإنتاج اللقاحات، ولكن اليوم -بفضل التعاون الجماعي، سواء من القطاع الخاص أو الحكومة- تمكّنّا مـن التعامـل بشكل جيد مـع الأزمـة، واستطعنا توفير الدعم للبلدان ذات الدخل المنخفض، لقد تمكنّا من توفير جهود الإغاثة بالاتفاق مـع مجموعة العشرين ونـادي بـاريـس، كـما وافـق صـندوق النقد الـدولي على توزيع ما يعـادل 650 مليار دولار مـن وحـدات حقوق السحب الخاصة لدعم السيولة".

وأكـد الجـدعـان أن السـعـودية تدعم الاسـتـدامـة مـع ضـمـان أمـن الطـاقـة وحتمية الانتقال إلى اقتصاد عالمي أخـضـر ومـسـتـدام؛ اسـتـنـاداً إلـى نهج مـرن ومـدروس؛ لضمان أمـن الطاقة والاسـتـقـرار الاقـتـصـادي على المدى الطويل.

الجدير بالذكر أن جلسة "الاستعداد للمستقبل" شارك فيها بجانب معالي وزير المالية كل من: كريستيان مومنثالر الرئيس التنفيذي لمجموعة سويس ري، سويسرا، مجلس الأعمال الدولي، وجيريمي فـرار مـدير (ويلـكم ترسـت) بالمملكة المتحدة، وأوديـل فرانسواز رينو باسو رئيس البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، لندن، وآدم توز مدير المعهد الأوروبـي بجامعة كولومبيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الجدعان يشارك

في اجتماع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرين تحت الرئاسة الإندونيسية

شارك معالي وزير المالية الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان ومعالي محافظ البنك المركزي السعودي الدكتور فهد بن عبدالله المبارك، في الاجتماع الأول لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرين تحت الرئاسة الإندونيسية والذي عقد افتراضياً في شهر فبراير الماضي، بحضور وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية من دول مجموعة العشرين وعدد من ممثلي الدول المدعوّة ورؤساء المنظمات الدولية والإقليمية.

وناقش الاجتماع التوقعات الاقتصادية العالمية، وتنسيق العمل المشترك نحو تحقيق نمو يتسم بالقوة والاستدامة والشمول، وذلك بناءً على محاور برنامج الرئاسة الإندونيسية تحت شعارها "تعافى سويًا، تعافى بشكل أقوى"، والذي يعكس روح العمل الجماعي تجاه التعافي الاقتصادي العالمي.

وبصفتها عضوًا في مجموعة العشرين، شاركت المملكة في صياغة البيان الختامي للاجتماع مع الدول الأعضاء، مؤكدة استمرارها في دعم جهود المجموعة المتمثلة في تحقيق النمو الاقتصادي القوي والمتوازن والمستدام والشامل.

وأشار الجدعان في كلمته خلال جلسة "الاستثمار في البنية التحتية" إلى أن حوار المستثمرين الذي تم إنشاؤه في ظل رئاسة المملكة للمجموعة واستمراره من قبل الرئاسة الإيطالية للمجموعة يساعد في تحديد الحلول المستدامة، مبينا أن البنية التحتية المستدامة وتكنولوجيا البنية التحتية هي مواضيع ذات أهمية ووثيقة الصلة بتغير المناخ، ولذلك ينبغي التأكد من قدرتنا على تلبية توقعات المستثمرين وتحقيق التآزر الكامل بين أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص لتعزيز الاستثمار المستدام.

كما أوضح معاليه خلال مشاركته بجلسة "الاقتصاد العالمي والصحة"، أنه من المهم للغاية مراعاة تداعيات جائحة كورونا متوسطة وطويلة المدى على الاستدامة المالية والاستقرار المالي، مع أهمية النظر في العوامل الرئيسية للتضخم في أسعار السلع والأغذية على الصعيد العالمي كاضطرابات سلسلة التوريد، وزيادة تكاليف الشحن، فضلا عن العواقب غير المقصودة لبعض مواقف السياسات المتخذة في سياق مواجهة التغير المناخي.

وعلى هامش الاجتماعات، عقد وفد وزارة المالية السعودية برئاسة مساعد الوزير للسياسات المالية الكلية والعلاقات الدولية الأستاذ/ عبدالعزيز بن متعب الرشيد، لقاءات ثنائية مع عدد من الدول الأعضاء في مجموعة العشرين، تمت خلالها مناقشة أكثر قضايا الاقتصاد العالمي إلحاحًا إضافة إلى الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

وزارة المالية تحصل على
شهادة "الآيزو" العالمية في إدارة استمرارية الأعمال

حصلت وزارة المالية في شهر فبراير الماضي على شهادة الاعتماد الدولي لنظام إدارة استمرارية الأعمال "ISO 22301:2019"، وذلك نتيجة تطبيقها المعايير اللازمة للحصول على هذه الشهادة واستيفائها جميع اشتراطاتها.

وأكد مدير عام إدارة استمرارية الأعمال في وزارة المالية الأستاذ محمد عبد العزيز رفقي، أن تتويج الوزارة بهذا الاعتراف الدولي يأتي اعترافاً بالخطوات التي اتخذتها لتطبيق الإجراءات التي تضمن استمرارية كافة العمليات الحرجة في حال وقوع متغيرات من شأنها التأثير على سير الأعمال، مضيفًا إن حصول الوزارة على "الآيزو" يُشكل إضافة مهمّة لسلسلة الإنجازات التي حققتها.

وأفاد بأن الوزارة عملت خلال الفترة الماضية وما زالت بوتيرة متسارعة على تطوير السياسات والإجراءات اللازمة في مجالات الحوكمة والمخاطر والالتزام بما يتواكب مع رؤيتها وأهدافها الاستراتيجية، مشيرا إلى جاهزيتها الكاملة للتعامل مع حالات وقوع المتغيرات بمختلف أنواعها، وذلك نظير امتلاكها القدرة على متابعة سير العمليات تحت أي ظرف.

ولفت رفقي إلى أن تحقيق شهادة الاعتماد الدولي يؤكّد إدارة الوزارة لعملياتها وفق أعلى المعايير العالمية، الأمر الذي سينعكس إيجاباً على كافة أعمالها وأنشطتها، ويعزز مكانتها وموثوقية أدائها مع المتعاملين معها على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.

وتعد شهادة ISO 22301:2019 لنظام إدارة استمرارية الأعمال ثالث مُنجز عالمي تحققه الوزارة في تطبيق مواصفات المنظمة الدولية للمعايير، حيث حصلت في السابق على شهادة ISO/IEC 20000-1:2018 وشهادة ISO 9001:2015 .

الهيئة العامة للإحصاء:

بدء مرحلة تحديث العناوين لتعداد السعودية 2022 والعدُّ الفعلي في مايو المقبل

رفع معالي وزير الاقتصاد والتخطيط رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للإحصاء الأستاذ فيصل بن فاضل الإبراهيم الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء – حفظهما الله – بمناسبة صدور الموافقة الكريمة بأن تكون ليلة الإسناد الزمني للتعداد العام للسكان والمساكن لعام (1443هـ) الموافق (2022م) في مساء يوم الاثنين 8 شوال 1443هـ الموافق 9 مايو 2022م .

وقال معالي وزير الاقتصاد والتخطيط في تصريح بهذه المناسبة "إنّ تعداد السعودية 2022 – الذي تنفذه الهيئة العامة للإحصاء كل عشر سنوات – يُعدّ ركيزةً أساسيّةً في مدخلات التخطيط ورسم السياسات لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030"، مشيداً بالدعم الكبير الذي يحظى به التعداد من قطاعات الدولة كافة، وبالتعاون الذي أبداه المواطنون والمقيمون أثناء مراحل التهيئة والتجريب للأنظمة المستخدمة في برنامج التعداد، التي أسهمت في رفع مستوى الجاهزية في الهيئة العامة للإحصاء.

وأشار معاليه إلى أن أبرز التطورات في تعداد السعودية 2022 شملت الاستفادة من أفضل المعايير والممارسات الدولية في التعدادات السكانية؛ المعمول بها في دول مجموعة العشرين والمطبقة في الدول الأعضاء ضمن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث يتم للمرة الأولى استخدام التقنيات الحديثة في تنفيذ أعمال التعداد، كالاستفادة من صور الأقمار الصناعية؛ لضمان تغطية أشمل للنطاق العمراني في جميع المناطق والمحافظات التي شملتها النهضة التنموية خلال السنوات العشر الماضية.

وأوضح معاليه أن تعداد السعودية 2022م يتميز بتوفير خيار العدّ الذاتي الذي يُمكن من خلاله استيفاء بيانات استمارة التعداد إلكترونيًّا عن طريق بوابة الهيئة على الإنترنت دون الحاجة إلى زيارة الباحث الميداني، فيما ستستمر مشاركة الباحثين الميدانيين للتأكد من شمول التعداد لجميع شرائح المجتمع من مواطنين ومقيمين داخل المملكة.

وزارة الماليــة تعايـد منتسبيها

أقامت وزارة المالية يوم الأحد 7 شوال 1443هـ الموافق 8 مايو 2022م، حفل معايدة لمنتسبيها بمناسبة عيد الفطر المبارك، بحضور معالي وزير المالية الأستاذ محمد بن عبد الله الجدعان، ومعالي محافظ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك المهندس سهيل بن محمد أبانمي، وعدد من أصحاب السعادة قيادات الوزارة والزملاء والزميلات منتسبي الوحدات التنظيمية.

وشهد الحفل تبادل التهاني والتبريكات والدعوات الطيبة بين الحضور كافة بهذه المناسبة السعيدة في جو سادته الألفة والمحبة، عقب ذلك شارك الجميع في الحفل، ثم التقطت الصور التذكارية للحضور.

ويأتي تنظيم هذا الحفل حرصا من الوزارة على توطيد أواصر المحبة والإخاء بين منتسبيها، ومشاركتهم مناسبة الاحتفال بالعيد، بما يسهم في مزيد من العطاء والعمل الذي يرفع مستوى أداء الوزارة، ويسهم في دفع عجلة التنمية والتطوير.

"متمم" يطلق بودكاست عائلة المالية في برنامجه الأول "اعرف منهم"

أطلق مركز التواصل والمعرفة المالية (متمم)، مبادرة بودكاست عائلة المالية في برنامجه الأول "اعرف منهم"، للتعريف بالتنفيذيين والمسؤولين في القطاع المالي، والاستفادة من خبراتهم ومنجزاتهم، بما يسهم في إثراء المعرفة ونقل وتبادل التجارب، وذلك في إطار سعي وزارة المالية لتعزيز التواصل بين منسوبيها ومنسوبي المنظومة المالية.

ونشر المركز مؤخراً حلقتين عبر قنوات التواصل الداخلي لوزارة المالية، جاءت الأولى بعنوان: "معلومات وخبايا العملات الرقمية" وكان ضيفها الأستاذ عبد الله الحامد المتخصص في الاستثمار وإدارة الثروات والتخطيط المالي، ويمكن الاطلاع على هذه الحلقة عبر الباركود التالي

فيما عقدت الحلقة الثانية التي كان ضيفها الأستاذ تركي آل دغرير الوكيل المساعد للموارد البشرية في وزارة المالية تحت عنوان: "رحلة الوزارة في بناء القدرات والتطوير التنظيمي"، ويمكن الاطلاع على هذه الحلقة عبر الباركود التالي

التأمينات الاجتماعية خلال 2021م..

مظلة تأمينية موحدة لأكثر من 12 مليون عميل

حققت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عددا كبيرا من المنجزات والقفزات المتسارعة خلال العام 2021م، أبرزها حلولها بمركز متقدم في نتائج مرصد الخدمات الحكومية جعلتها ضمن النطاق البلاتيني وهو الأعلى في نضج الخدمات الإلكترونية، إضافة لحصولها على جائزة درع الحكومة الذكية عن فئة العمل عن بعد.

واستعرضت المؤسسة خلال تقريرها الختامي للعام 2021م، الذي أصدرته في مطلع شهر يناير الماضي، أهم إحصاءاتها الرقمية حول المعاملات والخدمات والمنافع التأمينية، لافتة إلى إطلاقها عدداً من الخدمات والمنصات الرقمية التي اختصرت الوقت والجهد في تعاملات أكثر من 12 مليون عميل ما بين متقاعد ومشترك ومستفيد.

وأشارت المؤسسة إلى تدشينها منصة العام، إضافة إلى خدمة "الزيارة الافتراضية" التي تعتبر إحدى أحدث الخدمات المقدمة للعميل، حيث تمكّنه من مقابلة مسؤول خدمة العملاء افتراضياً وهو في مكانه دون الحاجة لمراجعة أحد فروع المؤسسة.

وعلى صعيد الاستثمار، حققت المؤسسة عائداً سنوياً لمحفظة استثماراتها عبر ذراعها الاستثمارية شركة حصانة الاستثمارية تجاوز 14% بفضل التوزيع الاستراتيجي طويل الأجل للمحفظة وأداء السوق، فضلا عن توقيعها اتفاقية مع الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري لإعادة تمويل محفظة برنامج "مساكن" بقيمة ملياري ريال.

كما صرفت المؤسسة أكثر من 118 مليار ريال كمصروفات منافع تأمينية، فيما بلغ عدد المعاملات المنجزة خلال العام 2021م أكثر من 37 مليون معاملة، في حين تجاوز عدد زوار البوابة الإلكترونية 26 مليون زائر، أيضا تجاوز عدد المسجلين الجدد 1.9 مليون عميل، بينما بلغ عدد تعاريف المعاش المصدرة خلال ذات الفترة أكثر من 1.7 مليون تعريف إلكتروني بالمعاش، فيما تخطت عدد مرات تحميل تطبيق المؤسسة من متاجر التطبيقات الذكية حاجز 1.9 مليون تحميل جديد.

هيئة السوق المالية

63% من الشركات العائلية ارتفعت قيمتها السوقية بعد الإدراج

كشفت هيئة السوق المالية عبر تقرير بحثي متخصص نشرته في يناير الماضي في موقعها الإلكتروني، أن 63% من الشركات العائلية ارتفعت قيمتها السوقية بعد الإدراج، مشيرة إلى أن الفوائد من إدراج الشركات العائلية في الأسواق المالية متعددة، من بينها استمرارية الشركة على المدى البعيد.

وأوضحت نتائج التقرير أن استدامة الشركات العائلية عبر الأجيال هي التحدي الرئيس الذي يواجهها في سبيل البقاء والنمو غير أن الطرح والإدراج في الأسواق المالية يرفعان من فرص استمرارية هذه الشركات واستدامتها.

وفي هذا الإطار، أكد سعادة الأستاذ يزيد بن صالح الدميجي وكيل الهيئة للشئون الاستراتيجية والدولية أن السوق المالية تلعب دوراً بارزاً في دعم الشركات العائلية لتحقق أعلى مستويات النمو والكفاءة الإدارية والتشغيلية من خلال طرح وإدراج تلك الشركات في السوق، وبالتالي زيادة مستويات الحوكمة والشفافية واستمرارية أعمال الشركة لعدة أجيال متعاقبة، مبينا أن هذا التقرير يسلط الضوء على تطور الشركات العائلية المدرجة في السوق المالية السعودية، ودور أهداف الهيئة الاستراتيجية في تحقيق النتائج المرجوة لتسهيل التمويل وتعميق السوق المالية.

وأضاف: "تولي هيئة السوق المالية اهتمامًا كبيرًا بقطاع الشركات العائلية باعتبارها أحد الروافد الاقتصادية، حيث انعكست جهود الهيئة وأهدافها الاستراتيجية بشكل ملحوظ على عدد الإدراجات السنوية منذ عام 2017م، إذ تشكل الشركات العائلية 92% من الطروحات الأولية في السوق الموازية (نمو)؛ وذلك لملائمة متطلبات الإدراج ورفع الحوافز المقدمة إلى الشركات المدرجة في السوق المالية".

من جانب آخر، بيّن الأستاذ عبد الله المقبل مدير إدارة الأبحاث في هيئة السوق المالية، أن عدد الشركات العائلية المدرجة في السوق المالية السعودية (السوق الرئيسية وسوق نمو) بلغ 53 شركة، وتمثل هذه الشركات 33% من إجمالي الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية، حيث بلغ عدد الشركات العائلية في السوق الرئيسية 43 شركة عائلية، في حين أنه يوجد عشر شركات عائلية في السوق الموازية (نمو)، مضيفاً أن تلك الشركات العائلية توزعت في 15 قطاعاً من أصل 21 قطاعاً في السوق المالية السعودية الرئيسية والموازية، مما يترجم تنوع الأنشطة للشركات العائلية وعدم تركزها في قطاع واحد.

"الزكاة والضريبة والجمارك"

تسجل أكثـــر من نصـف مليـون مبايعة عقاريـة خلال عام 2021م

سجلت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك خلال العام الماضي 568,671 مبايعة عقارية ضمن خدمة ضريبة التصرفات العقارية في مختلف مناطق ومدن ومحافظات المملكة.

وجاءت مدينة الرياض في مقدمة المدن التي سجلت أعلى مبايعات، حيث سجلت 144,468 مبايعة، تلتها مدينة جدة التي سجلت 57,648، ثم مدينة بريدة 23,864 مبايعة، ومكة المكرمة 20,878 مبايعة، فيما سجلت الدمام 19,471 مبايعة، والمدينة المنورة 18,061، وحائل 14,600، والأحساء 12,646، ثم الخبر 11,580، ومحافظة حفر الباطن 10,748 مبايعة.

وتُعَد خدمة ضريبة التصرفات العقارية التي تُقدمها هيئة الزكاة والضريبة والجمارك إحدى الخدمات الإلكترونية التي تمَكِّن الأفراد والمكلفين من قطاع الأعمال من تسجيل عقاراتهم في ضريبة التصرفات العقارية قبل إتمام عملية الإفراغ العقاري أو توثيق العقد، بالإضافة إلى تمكينهم من معرفة مدى خضوع عقاراتهم للضريبة، مع إصدار فاتورة السداد بمبلغ الضريبة المستحَق.

... وتدشن تطبيقها الجديد "زاتكا"

دشنت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك اليوم مطلع فبراير الماضي تطبيقها الجديد للهواتف الذكية (زاتكا) الذي يتضمن العديد من الخدمات التي تساعد المكلفين على القيام بخدماتهم بشكل ذاتي وسريع، وتسهيلها باستخدام وسائل رقمية متقدمة تعكس التطور الذي تعيشه المملكة، إضافةً إلى تسهيل تجربة العملاء ورفع مستوى الخدمات المقدمة من الهيئة، عبر حلول رقمية تضمن السرعة والكفاءة.

ويحتوي التطبيق الجديد على العشرات من الخدمات الأساسية والفرعية في جميع مجالات عمل الهيئة الزكوية والضريبية والجمركية، التي تساعد المكلفين على القيام بكافة معاملاتهم، وتسهل على الهيئة خدمتهم أينما كانوا، وتتمثل أبرزها في تقديم الإقرارات الزكوية والضريبية، وتسجيل المنشآت والمؤسسات، وكذلك تقديم الاعتراضات، واستعراض الشهادات الزكوية والضريبية.

"المركز الوطني لإدارة الدين"

ينشر خطة الاقتراض السنوية للعام 2022م... ويتوّج بجائزتين

عقد مجلس إدارة المركز الوطني لإدارة الدين أواخر يناير الماضي اجتماعا برئاسة معالي وزير المالية محمد بن عبد الله الجدعان للنظر في مقترح خطة الاقتراض السنوية لعام 2022م والمصادقة عليها، والتي اشتملت على توقعات ثبات حجم الدين بحسب بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2022م، بالإضافة الى مواصلة المركز مراقبة السوق واغتنام الفرص بشكل استباقي لتعزيز جودة محفظة الدين، مع الأخذ بالاعتبار التغير المتوقع في أسعار الفائدة.

وتضمنت الخطة توقعات بثبات حجم الدين العام عند مستوى 938 مليار ريال -وفق إعلان الميزانية العامة- مع التوجه نحو اقتراض ما يقارب 43 مليار ريال لسداد مستحقات أصل الدين، بالإضافة إلى إمكانية النظر في عمليات تمويلية إضافية بشكل استباقي من خلال القنوات التمويلية المتاحة، سواءً محلياً أو دولياً، بما في ذلك أسواق الدين والتمويل الحكومي البديل لتمويل الفرص التي من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي مثل تمويل المشاريع الرأسمالية والبنية التحتية، علاوة على بقاء استراتيجية الدين التي يعمل بها المركز على وضعها الحالي.

في سياق متصل، توّج المركز الوطني لإدارة الدين في مارس الماضي بجائزتي "أفضل صفقة دين في عام 2021م" و"أفضل فريق للتمويل بالشرق الأوسط لعام 2020م"، وذلك خلال مؤتمر أسواق رأس المال السعودية.

وجاء تتويج المركز بأفضل صفقة دين في العام 2021م، نتيجة تمكنه من الدخول إلى سوق اليورو الأوروبي (ثاني أكبر سوق بعد سوق الدولار الأمريكي) بترتيب إصدار سندات سيادية بقيمة مليار ونصف المليار يورو بأكبر شريحة عائد سلبي على الإطلاق خارج دول الاتحاد الأوروبي، والتي بلغت نسبة تغطيتها 3.3 مرات (بما يقارب 5 مليارات يورو).

فيما جاء تتويج المركز بجائزة "أفضل فريق للتمويل بالشرق الأوسط" نظير سعيه الدائم لتوسيع قاعدة المستثمرين، واستهداف ومتابعة أبرز الأسواق العالمية، والبحث عن الفرص المثلى لدخولها وترتيب إصدار أدوات الدين السيادية لتأمين احتياجات المملكة من التمويل بأفضل التكاليف الممكنة على المدى القصير والمتوسط والبعيد مع مخاطر تتوافق مع السياسات المالية للمملكة.

البنك المركزي السعودي يقرر رفع معدل اتفاقيات إعادة الشراء وإعادة الشراء المعاكس

أعلن البنك المركزي السعودي رفع معدل اتفاقيات إعادة الشراء (الريبو)، بمقدار 0.5 في المئة من 1.25 إلى 1.75 في المئة، ومعدل اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس (الريبو العكسي) بمقدار 0.5 في المئة من 0.75 إلى 1.25 في المئة، مبينًا أن هذه الخطوة تأتي اتساقًا مع هدفه في المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي.

وواكب مركز التواصل والمعرفة المالية (متمم) هذه الخطوة بإطلاق حملة تعريفية حول رفع وخفض سعر الفائدة وتأثيرها على الاقتصاد والأفراد، كما تم تسجيل فيديو تعريفي قصير تحدث فيه رئيس إدارة الأصول في رصانة المالية الأستاذ ثامر السعيد، عن مفهوم سعر الفائدة.

ويمكن الاطلاع على هذا الفيديو من خلال الباركود.

عدد أجهزة نقاط البيع في المملكة يتخطى حاجز المليون

أوضح البنك المركزي السعودي نهاية شهر يناير الماضي أن عدد أجهزة نقاط البيع داخل المملكة تخطى حاجز المليون جهاز، متوافرة لدى منافذ البيع التجارية في أكثر من 180 مدينة وقرية.

وعزا البنك المركزي هذا الإنجاز إلى الخطة الاستراتيجية التي عمل عليها بمشاركة القطاع المالي خلال السنوات الماضية، إضافة إلى الاستثمارات الكبيرة في تطوير البنية التحتية لقطاع المدفوعات، وتطوير الأطر التنظيمية الممكنة لتحفيز القطاع الخاص للتوسع والابتكار وفتح الخدمات المالية لأنواع جديدة من الجهات الفاعلة، والتي ستساهم وبشكل مباشر في تحقيق مستهدف برنامج تطوير القطاع المالي - أحد برامج رؤية المملكة 2030 - للوصول بنسبة المدفوعات الرقمية إلى 70 في المئة بحلول 2025م من إجمالي عمليات الدفع. كما كان لجهود "المدفوعات السعودية" في تطوير وتشغيل البنية التحتية وتمكين الجهات المالية لتقديم أحدث تقنيات الدفع الرقمي أثر كبير في هذا الإنجاز كأحد المساهمين في هذا القطاع الحيوي والهام للنهوض بقطاع المدفوعات.

وبهذه المناسبة، أكد وكيل محافظ البنك المركزي السعودي للتطوير والتقنية الأستاذ زياد بن بندر اليوسف، أن تجاوز عدد أجهزة نقاط البيع في المملكة حاجز المليون جهاز يشير إلى زيادة قناعة المستهلكين والمتاجر معًا في الاعتماد على وسائل الدفع الرقمي في تعاملاتهم اليومية، وهو ما يدعم بشكل مباشر العمل على توجهات القيادة -حفظها الله- في رقمنة الاقتصاد السعودي، حيث تعد أجهزة نقاط البيع أحد أبرز الممكنات لتحقيق أهم الأهداف الاستراتيجية لبرنامج تطوير القطاع المالي لنمو رقمنة المدفوعات، وزيادة قاعدة انتشارها في كافة القطاعات التجارية بالمملكة.

وبيَّن أن الإنجاز الجديد في انتشار أجهزة نقاط البيع يُظهر مدى قبول واعتماد التجار على وسائل الدفع الرقمي، كوسائل دفع أساسية تساعد على تسهيل التعاملات التجارية، وخفض التكاليف التشغيلية للمتاجر. وقال "إن العام 2021م شهد نمواً في أجهزة نقاط البيع بنسبة تتجاوز 40%، حيث ارتفع عدد الأجهزة من 721 ألف جهاز بنهاية عام 2020م ليتجاوز حاجز المليون جهاز بنهاية العام 2021م، وتتزامن هذه الزيادة مع نمو كبير في العمليات المنفذة من خلال أجهزة نقاط البيع بنسبة 80%، حيث بلغ عدد عمليات أجهزة نقاط البيع أكثر من 5 مليارات عملية بنهاية عام 2021م، مقارنةً بـ 2.8 مليار عملية في 2020م".

سياحة الأعمال..

نمو اقتصادي وبوابة وظائف العصر

تعـد الرحلات السـياحية بغـرض حضور المعارض والمؤتمـرات والاجتماعـات والتفاعل معها، مـن أهم الرحلات السـياحية، ولهذا اهتمت الكثيـر من الدول بتنمية تلـك الرحلات من خلال تطويـر العناصـر المرتبطة بها مثل تطوير مراكـز المعارض والمؤتمرات والفنـادق والمطارات والبيئـة التنظيميـة والإجـراءات الحكوميـة وتطويـر القـدرات البشـرية والتسـويق لهـا.

واكتسـب هـذا النـوع مـن الرحـلات مسـميات مختلفـة مثـل "سـياحة الأعمـال" و"سـياحة المؤتمـرات والمعـارض" و"سـياحة الاجتماعـات"، وذلـك بهـدف وضعهـا فـي إطـار محـدد يسـهل التعامـل مـع عناصرها وتطويرهـا وتسـويقها.

كمـا أنشـئت الجمعيـات المتخصصـة فيهـا، وازدادت الاسـتثمارات فـي الشـركات المنظمـة لهـا، ونمـا عـدد العامليـن فيهـا حتـى أصبحـت مصدراً اقتصاديـاً مهمـاً وصناعـة متخصصـة لهـا طبيعتها، مع توفر جهات تشـرف عليها وتهتم بها مثل هيئات السـياحة والمعـارض فـي الدول.

ونظـراً لأهميـة سـياحة الأعمـال في المملكـة العربيـة السـعودية، أولتهـا وزارة السـياحة اهتمامـاً خاصـاً وسـعت إلـى التعـاون مـع شـركائها مثـل وزارتـي التجـارة والصناعـة ومجالـس الغـرف التجاريـة والمناطـق وغيرهـا لتطويـر العناصـر المؤثرة في سـياحة الأعمـال لتكـون أكثـر تنافسـية.

وتشـهد المملكـة نمـواً ملحوظـاً ومتصاعـداً فـي مجـال سـياحة الأعمـال، ويعـود ذلـك إلـى النهضـة الاقتصادية والعمرانية التي تشهدها، وتوفـر المرافـق والخدمـات والبنيـة التحتيـة المناسـبة. وتمثـل سـياحة الأعمـال حيـزاً مهمـاً فـي السـوق السـياحي بالمملكـة، فـإذا اسـتثنينا سـياحة مـا بعـد العمـرة، فـإن إنفاق سـياح الأعمال يمثـل قرابة 21% من إجمالـي السـياحة فـي المملكـة.

وتشـهد المملكـة سـنوياً تنظيـم أكثـر مـن 100 ألـف فعاليـة أعمـال يحضرهـا أكثـر مـن 3.9 مليون سـائح بمعـدلات إنفـاق تتجـاوز 4.2 مليـار ريـال، كمـا يوجـد فـي المملكـة أكثر مـن 600 صالـة معـارض ومؤتمـرات واجتماعـات، وقد شـهدت السـياحة فـي المملكـة وبخاصـة سـياحة الأعمـال تطـورات مهمـة، وبـات لهـا تأثيـر رئيـس فـي تطويـر سـياحة الأعمـال.

حجم إشغال الفنادق والنمو السياحي في الرياض

يمثل القطاع الفندقي أحد أهم القطاعات الخدمية في المدن، وتزداد أهميته في مدينة الرياض، لكونها حاضنة للكثير من الفعاليات السياسية والمهنية والعلمية والتجارية، حيث وصلت فيها نسبة إشغال الفنادق بحسب إحصائية رسمية من وزارة السياحة عن الثلث الأخير من عام 2021 إلى 77% من خلال إحصائية شملت 143 فندقاً و18980 غرفة فندقية.

وتشير هذه الأرقام إلى تنامي قطاع الإيواء في الرياض وإلى الصعود الواضح في عدد الفنادق خلال الأعوام الخمسة الأخيرة بشكل كبير وعلى مختلف المستويات وأنواع الفنادق التي تلائم السياح من مختلف دول العالم، حيث شهدت العاصمة في العام الماضي 2021 نمواً يقدر بـ 66% في عدد الفنادق، وتعتبر سياحة الأعمال والتسوق ومتابعة الفعاليات، مثل موسم الرياض من أبرز عوامل دعم زيادة الليالي الفندقية في الرياض في الأعوام الأخيرة بشكل واسع.

موسم الرياض.. تخيل أكثر

لعب موسم الرياض دوراً مؤثراً في زيادة نسبة إشغال الفنادق، وكانت الهيئة العامة للترفيه أعلنت عن إطلاقه في الـ 20 من أكتوبر 2021، تحت شعار «تخيل أكثر»، على مساحة تصل إلى 5.4 مليون متر مربع، في 13 منطقة.

ووفقاً للإحصائيات يقدر عدد زوار موسم الرياض الثاني بـ14 مليوناً قبل نهايته بأيام قليلة، وقد حضره سياح يمثلون 125 دولة ومنها دول أمريكية وأوروبية، منهم: 8.227 روسيّا، و7.332 كنديّا، 8.815 فرنسيّا، 20.104 بريطانيين و22.532 أمريكيّا.

كما ساهم موسم الرياض في توفير 150.000 وظيفة مباشرة وغير مباشرة، من خلال 1.255 شركة مشاركة، كما تضمن الموسم أكثر من 7500 فعالية موزعة على 13 منطقة للترفيه، واشتملت على 70 حفلة غنائية عربية، و6 حفلات غنائية عالمية، إضافة إلى 10 معارض عالمية، و350 عرضًا مسرحيًا، و18 مسرحية عربية، و6 مسرحيات عالمية، ومباريات دولية، إضافة إلى عروض للمصارعة الحرة.

سياسات مالية مؤثرة إقليمياً ودولياً!

تقود وزارة المالية العمل في رسم سياسات المملكة المالية الدولية، للمساهمة في تعزيز الاستقرار الاقتصادي العالمي، ودعم عمليات التنمية الدولية، بما يتوافق مع مصالح المملكة، ويحافظ على دورها الريادي في المجالين المالي والاقتصادي، وبناء علاقات قوية ودائمة مع نظرائها الدوليين.

د. رياض بن محمد الخريّف
وكيل وزارة المالية
للعلاقات الدولية

وتقوم السياسات المالية العامة الخارجية في وزارة المالية على شقين أساسيين هما: "الدعم الإنمائي الدولي" و"إدارة العلاقات المالية والاقتصادية الدولية"، وذلك من خلال مشاركتها في المنظمات والمحافل الدولية لحماية وتعزيز مصالح المملكة الاقتصادية، والأمثلة على ذلك عديدة، منها على سبيل المثال، المشاركة في اجتماعات المسار المالي لمجموعة العشرين، حيث تحرص المملكة على دعم الجهود الدولية من خلال المجموعة لتحقيق النمو الاقتصادي القوي والمتوازن والمستدام والشامل. وكما نعلم فإن المملكة عضو في المجموعة منذ تأسيسها في العام 1999م، وتوّجت جهودها برئاستها عام 2020م، ولا تزال تشارك وبفعالية في صياغة الأجندة الاقتصادية الدولية في اجتماعاتها كافة. وحالياً تقود الرئاسة الإندونيسية ملف المجموعة بتعاون ودعم جميع الدول الأعضاء لدراسة السياسات المالية الدولية، ووضع التوصيات بشأنها، ويعمل فريق الوزارة على حماية مصالح المملكة الوطنية والدولية وتعزيزها، في ظل التداعيات التي يواجهها العالم نتيجة لجائحة كوفيد-19 والتي كان لها ولا يزال آثار كبيرة على الاستدامة المالية والاستقرار المالي.

وفي السياق ذاته، تعاونت المملكة بشكل وطيد مع صندوق النقد والبنك الدوليين وعدد من المنظمات الدولية المتخصصة، والدول الأعضاء في المجموعة خلال سنة رئاستها، وتحديداً فيما يخص المبادرة التاريخية المرتبطة بتعليق مدفوعات خدمة الدين عن الدول الأشد فقراً، وكذلك مبادرة إطار العمل المشترك لمعالجة الديون، بما يتجاوز نطاق تعليق مدفوعات خدمة الدين، ومازال هذا التعاون مستمراً وبشكل وثيق خلال الرئاسة الإندونيسية الحالية.

وفيما يتعلق بالدعم الإنمائي الدولي، تقوم المملكة بدور فاعل في دعم الدول النامية إقليمياً وعالمياً، حيث تعد إحدى أكبر دول العالم تقديماً للمساعدات التنموية من منح وقروض ميسرة بهدف تعزيز تنمية البلدان النامية، إضافة إلى الدعم السخي الذي تقدمه

عن طريق مكتبها التنفيذي في مجموعة البنك الدولي، وكذلك مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، ومجموعة البنك الأفريقي للتنمية وغيرها من المؤسسات متعددة الأطراف التي تقدم الدعم عن طريق القروض لمساعدة الدول الأشد فقراً وتعزيز تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب تنفيذ البرامج المتكاملة وتوفير أفضل الحلول للبنية التحتية، وكذلك مواجهة الأزمات العالمية ومعالجة التحديات التي تواجهها الدول ومنها جائحة كوفيد-19.

كما تتعاون وزارة المالية بشكل مكثف مع صندوق النقد الدولي في العديد من المشاورات والتقارير، أبرزها مشاورات المادة الرابعة الخاصة بالمملكة العربية السعودية، والتقارير المرتبطة بآفاق الاقتصاد الإقليمي والعالمي. كذلك تترأس المملكة العديد من اللجان في الصندوق، منها على سبيل المثال لا الحصر، لجنة الشؤون الإدارية التابعة للمجلس التنفيذي لصندوق النقد

"تحرص المملكة على دعم الجهود الدولية من خلال مجموعة الـ20 لتحقيق النمو الاقتصادي القوي والمتوازن والمستدام والشامل"

الدولي، إلى جانب كونها رئيسًا مشاركًا مع فرنسا في لجنة الدائنين لدولة تشاد بموجب إطار العمل المشترك، ومازال هذا التعاون مستمراً بشكل وثيق خلال الرئاسة الإندونيسية الحالية.

وفيما يخص العلاقات المالية والاقتصادية الثنائية مع دول العالم، وضعت الوزارة أسس تعاون متينة ومتنوعة عن طريق عدد من اللجان والملتقيات المشتركة، منها على سبيل المثال، ملتقى الحوار المالي السعودي السويسري السنوي، الذي يعنى بمناقشة سبل تعزيز التعاون الثنائي بين المملكة والاتحاد السويسري فيما يتعلق بالأسواق المالية والبرامج التدريبية والضرائب وأسواق المال وغيرها، وتتطلع الوزارة إلى استمرار تطوير شراكة المملكة وتعاونها مع العديد من الدول المستهدفة بما يساهم في تعزيز العلاقات المالية والاقتصادية المشتركة، وهذا هدف واضح نتعامل معه بخطط مدروسة وفق استراتيجية الوزارة، وبما يخدم مستهدفات رؤية المملكة 2030.

"يوم التأسيس"... رمز جديد لتاريخ عريق

بعد شتات اجتاح الجزيرة العربية لأكثر من عشرة قرون، شع نور الدولة السعودية الأولى من الدرعية على يد الإمام المؤسس محمد بن سعود، بدأت رحلة البناء من الصفر ودون أي مقومات بيئية أو تنموية في ذلك اللحين.

تأسيس الدولة السعودية

بعد أن عانت الجزيرة العربية من مشاكل متعددة طالت النواحي السياسية والاجتماعية، تأسست الدولة السعودية الأولى في عام 1139هـ 1727م على يد الإمام محمد بين سعود على الإسلام والحكم الرشيد، حيث تمكن من مد نفوذها إلى خارج الدرعية لتشمل معظم مناطق نجد، وبهذا الامتداد تكونت نواة قوية لامتداد أوسع، فتأسست دولة مركزية نشرت الأمن والاستقرار في منطقة كانت تسودها الفوضى واللامركزية، واستمرت حتى عام 1233هـ 1818م.

وبعد 7 أعوام من سقوط الدولة السعودية الأولى، عاد الإمام تركي بن عبد الله وجمع جيشه ومؤيديه، ودخل إلى الرياض ليؤسس الدولة السعودية الثانية في 1240 هـ 1824م، حيث وجد الإمام تركي أن الرياض تعد الأفضل من الناحيتين الدفاعية والاستراتيجية، فقرر أن يجعلها عاصمة الدولة السعودية الثانية.

والمملكة العربية السعودية الحديثة هي نتاج الدولتين السعوديتين الأولى والثانية، حيث تأسست في عام 1319هـ 1920م على يد الملك عبد العزيز آل سعود الذي تمكن من استعادة مدينة الرياض وتوحيد معظم أرجاء الجزيرة العربية، وتطور اسمها من إمارة نجد إلى سلطنة نجد وملحقاتها، ثم مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها، إلى أن أصبحت المملكة العربية السعودية بعد توحيد جميع مناطقها.

الدولة السعودية الأولى

تولى الإمام محمد بن سعود حكم الدرعية في أوضاع استثنائية وصعبة، ولكن بفضل حكمته وحنكته استطاع التغلب على

الصعاب وتخطيها وتوحيد الدرعية والإسهام في نشر الاستقرار في منطقة العارض.

كان الإمام محمد بن سعود حاكماً حكيماً يملك رؤية ثاقبة ونظرة مستقبلية طموحة، فعمل على البدء بالتغيير، ليعلن بعد ذلك قيام الدولة السعودية الأولى، لتبدأ مرحلة جديدة في تاريخ شبه الجزيرة العربية، حيث وضع لبنة البناء والوحدة التي ضمت معظم أجزائها، ونتيجة لهذه الوحدة أصبحت مدينة الدرعية عاصمة لدولة مترامية الأطراف ومصدر جذب اقتصادي واجتماعي وفكري وثقافي.

تأسيس الدرعية

تأسست الدرعية عام 1446م على يد الأمير مانع المريدي، حيث وضع المريدي اللبنة الأولى لتأسيس الدرعية لتصبح المدينة نقطة عبور مهمة لقوافل الحج والتجارة ومركزاً مهماً للاستقرار، حيث تبلغ مساحتها نحو (2020 كم^2)، ويقطنها 73,668 نسمة، حسب إحصائية الهيئة العامة للإحصاء لعام 2017.

وقد شكلت الدرعية منعطفاً تاريخياً في الجزيرة العربية، وأصبحت قاعدة الدولة ومقر الحكم والمعلم الأشهر في جزيرة العرب خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر للميلاد، وظلت مشهورة حتى بعد أن ألحقت الجيوش الغازية التدمير بها.

وتمثل الدرعية رمزاً وطنياً بارزاً في تاريخ المملكة، فقد ارتبط ذكرها بالدولة السعودية الأولى التي أسسها الإمام محمد بن سعود وكانت عاصمة لها، وفي العصر الحديث وفي عام 2010 م أعلنت منظمة الأمم المتحدة للعلوم والتربية والثقافة (اليونسكو) أن حي طريف في مدينة الدرعية من مواقع التراث العالمي.

توحيد المملكة

بعد سقوط الدولة السعودية الثانية لأسباب متعددة، بدأ الملك عبد العزيز آل سعود رحلة تأسيس الدولة السعودية الثالثة في 4 شوال 1319هـ، وبذل قصارى جهده خلال هذه الفترة لاسترداد الأقاليم وتوحيدها تحت راية حكمه، وخلال هذه المرحلة استطاع الملك عبد العزيز استرداد مدينة الرياض، وحينها بايعه أهل الرياض ليكون حاكمًا لها، واستطاع بالفعل أن يوحد جميع الأقاليم في 23 سبتمبر 1932م، 21 جمادى الأولى 1351هـ، تحت مسمى المملكة العربية السعودية.

"بئر الخير"

بئر الخير هي فعلياً بداية الخير لتعزيز اقتصاد المملكة ككل، فقد بدأت القصة بمراحل من التحديات والمصاعب التي واجهت الملك عبد العزيز رحمه الله، وقد تجاوز هذه التحديات والخطوات الصعبة بعد رحلة في الرابع من صفر من العام 1352هـ، الموافق 29 مايو 1933م بعد توقيعه اتفاقية الامتياز للتنقيب عن النفط مع شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا (سوكال)، بعد أن تم اكتشاف النفط في البحرين، فقد وضع الملك عبد العزيز أهمية وأملاً كبيراً في هذه المنطقة التي تقع في منطقة الدمام تحديداً شمال الظهران، حيث جمع الملك عبد العزيز رجاله والمستكشف ماكس ستينكي الذي كان كبير الجيولوجيين و13 رجلاً في الشركة، حاملين معهم الأمل في هذه البئر التي ستشكل فارقاً في اقتصاد المملكة.

في 30 أبريل 1935م بدأت رحلة التنقيب والحفر، وبعد مدة تم إنتاج 600 برميل يومياً، ولكن سرعان ما أصبحت الحفرة فارغة! وبعد أن أصبح الحماس أكثر، كانوا قلقين بسبب زيادة المصاريف، وتبقى جزء من الأمل، وتم حفر الآبار 3 إلى 6، والمفاجأة أن هذه الآبار كانت إما جافة وإما بها كميات قليلة من الزيت.

وفي عام 1936 تم حفر البئر 7 وكانت المشاكل والصعوبات أكثر، وشكلت ارتفاعاً في التكاليف، حيث إنهم قرروا الانسحاب من السعودية، ولكن الجيولوجي ماكس ستينكي أصر على هذه البئر رغم عدم إنتاجيتها، وفي الرابع من مارس 1938 ظهرت مسحة التفاؤل بوصول برقية البشرى بهذه البئر، فقد انفجرت بالبترول ووصل الإنتاج إلى 1600 برميل يومياً، وبعدها بعدة أيام زاد إلى 4000 برميل ثم 18.000 يومياً.

وفي عام 1938 تحقق النجاح، وجاء التحول الذي جعل السعودية أكبر دولة في احتياط النفط في العالم، وتعد (بئر الخير) هي أول بئر تم اكتشافها في السعودية، وقد أطلق عليها الملك عبد العزيز هذا المسمى.

تنظيم القطاع المالي

تعد وزارة المالية أعرق الوزارات في تاريخ المملكة العربية السعودية، فقد تأسست في العام 1344هـ باسم "مديرية المالية العامة لإدارة الأمور المالية" في عهد الملك عبد العزيز آل سعود في منطقة مكة المكرمة. ومع توسع أعمالها تم تحويلها إلى "وكالة المالية العامة" في عام 1347هـ، ثم تطورت أعمال الوكالة بشكل كبير، فصدر الأمر الملكي بتحويلها إلى وزارة للمالية في العام 1351هـ (1932م)، بحيث تتولى مسؤولية تنظيم وحفظ أموال الدولة، وتأمين طرق وارداتها ومصروفاتها، والمرجع العام لعموم الماليات في كل مناطق المملكة.

وكان أول وزير للمالية هو الشيخ عبد الله بن سليمان الحمدان في العام 1374هـ، وتم دمج وزارة الاقتصاد بوزارة المالية، فصارت "وزارة المالية والاقتصاد الوطني"، كما تم نقل مقرها إلى الرياض. وبعد دمج نشاط الاقتصاد بوزارة التخطيط تم تعديل مسمى الوزارة إلى الاسم الحالي وهو " وزارة المالية " منذ العام 1424هـ.

وخلال المسيرة التاريخية لوزارة المالية التي تربو على ثمانية عقود، تعاقب عليها 13 وزيراً، وأشرفت بشكل مباشر على تنفيذ العديد من المشاريع الوطنية والتنموية الكبرى، أبرزها التوسعات الملكية الضخمة للمسجد الحرام والمسجد النبوي، وجسر الملك فهد بين المملكة والبحرين، وجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، ومراكز المؤتمرات، والمجمعات الحكومية بعدد من مدن المملكة، ومراكز الإيواء بالمملكة، والمنافذ الحدودية بمقارها ومدنها السكنية.

يوم التأسيس واليوم الوطني

يوم التأسيس الذي يوافق (22 فبراير 1727م) هو يوم تأسيس الدولة السعودية الأولى على يد المؤسس الإمام محمد بن سعود، أما اليوم الوطني الذي يوافق (23 سبتمبر 1932م) فهو يوم إعلان توحيد المملكة العربية السعودية على يد الموحد الملك عبد العزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود، ولا تعارض بينهما، فكلاهما يؤرخ لأيام تاريخية ومحطات مفصلية في تاريخ المملكة، قادت للحاضر المزدهر التي تشهده المملكة حالياً، والمستقبل الزاهر الذي ينتظرها بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وولي عهده الأمير محمد بن سلمان.

الديـــن العـــام
في المملكة لعام 2022

يعد الاقتراض العام أداة مهمة من الأدوات المالية التي تستعين بها الدولة لتوجيه النشاط الاقتصادي، ولضمان استقراره وزيادة معدلات نموه. وعادة ما تلجأ الحكومات إليه عندما تكون نفقاتها أكبر من إيراداتها. كما يتم اللجوء إليه حينما تكون هناك حاجة إلى تمويل بعض المشروعات التي تقوم بها الدولة مثل مشروعات البنية الأساسية ذات الطابع الاستثماري طويل الأجل؛ حيث إن مثل هذه المشروعات يمتد مردودها لمدة طويلة من الزمن.

ومنذ تأسيس المركز الوطني لإدارة الدين العام في أواخر عام 2015م، اتخذت المملكة العربية السعودية طابعاً متسارعاً لتأمين احتياجاتها من التمويل بشكل أكثر كفاءة وبأفضل التكاليف الممكنة مع مستويات مخاطر تتوافق مع سياستها المالية.

ويهدف المركز إلى استدامة وصول المملكة لمختلف أسواق الدَّين بالعالم. إضافة إلى تعزيز سياسة الدَّين العام بالمملكة، وتطوير الأدوات والمنهجيات لسداد الدين العام، وكذلك اعتماد مؤشرات ومعايير قياس أداء لمستويات الدين العام كما يعمل على ضمان استدامة وصول المملكة إلى مختلف أسواق الدين لإصدار أدوات الدين السيادية بتسعيرة عادلة، بالإضافة إلى متابعة شؤون التصنيف الائتماني للمملكة.

وخلال عام 2021م حقق المركز العديد من الإنجازات على الصعيدين المحلي والدولي أبرزها على المستوى الوطني ارتفاع حجم محفظة الدين العام بنحو 85 مليار ريال لتصل إلى 938 مليار ريال، وهو ما يعادل 29.2% من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع مقارنة بـ32.5% لعام 2020، إضافة إلى إعلان انضمام صكوك حكومة المملكة بالريال إلى قائمة مؤشر "فوتسي راسل" الخاص بالسندات السيادية لأسواق الدول الناشئة، كما شملت إنجازات المركز الإعلان عن الارتباط الجديد ما بين "يورو كلير" و"إيداع"، الذي سيسمح للمستثمرين الدوليين بالوصول بكفاءة إلى سوق الصكوك والسندات المحلية والتداول بسهولة.

أما أبرز إنجازات المركز على الصعيد الدولي فشملت دخول المملكة في أسواق الدين الدولية ثلاث مرات وإعلان المركز عن تعيين "جي بي مورجان" و"إتش إس بي سي" كوكيلي هيكلة مشتركين لإطار التمويل المستدام، إضافة إلى تتويج المركز بجائزتي "قلوبال كابيتال" لجوائز السندات للعام 2021م، بوصفه "أفضل مصدر سيادي لأدوات الدين" في الشرق الأوسط و"أفضل مصدر لأدوات الدين"، علاوة على توقيع اتفاقية تمويل مع الشركة الكورية للتأمين التجاري "كي شور".

وتُعد إدارة مخاطر الديون السيادية عنصراً أساسياً في استراتيجية الدين العام للمملكة، حيث تعمل إدارة المخاطر في المركز على موازنة قرارات التمويل مع خمسة اعتبارات أخرى للمخاطر وهي: السيولة، إعادة التمويل، العوائد، أسعار الصرف، التصنيف الائتماني.

وبحسب بيان الميزانية لعام 2022 أعلن المركز الوطني لإدارة الدين العام خطة الاقتراض لعام 2022م، والتي تضمنت توقعات ثبات حجم الدين العام عند 938 مليار ريال بنهاية العام. وعليه، من المتوقع أن يشكل الاقتراض لعام 2022م ما يقارب 43 مليار ريال لسداد مستحقات أصل الدين، إضافة إلى إمكانية النظر في عمليات تمويلية إضافية بشكل استباقي من خلال القنوات التمويلية المتاحة، سواءً محلياً أو دولياً بما في ذلك أسواق الدين والتمويل الحكومي البديل لتمويل الفرص التي من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي، مثل تمويل المشاريع الرأسمالية والبنية التحتية.

كما تضمنت خطة المركز استمراره في مراقبة السوق واغتنام الفرص بشكل استباقي لتعزيز خصائص محفظة الدين، مع الأخذ بالاعتبار التغير المتوقع في أسعار الفائدة، علاوة على بقاء استراتيجية الدين التي يعمل بها المركز على وضعها الحالي، كذلك تضمن الخطة تقسيم 75-85% للعوائد الثابتة، مقابل 15-25% للعوائد المتغيرة، تماشياً مع أهداف إدارة الدين العام للحكومة.

الادخـــار فـــي المالية العامة

د. صالح السلطان
كاتب اقتصادي

الادخار في المالية العامة مطلب مهم، وزاد وباء كورونا من وضوح أهميته. ويعد هذا الادخار ضمن الاحتياطي العام للدولة وغالباً ما يكون بعملات أجنبية.

عانت اقتصادات الدول بسبب وباء كورونا وما تبعه من إجراءات. ودخلت في هذه المعاناة الدول النفطية جراء الهبوط الحاد في الطلب على نفطها وتأثر إيراداتها، لكن المعاناة ليست سواء. فبلادنا أقل معاناة مما شوهد في كبريات الدول الأخرى المصدرة للنفط. ويعود الفضل بعد الله إلى إدراك قيادتنا لأهمية العاملين الاحتياطي المالي والاحتياطي النفطي في أوقات الضيق والشدائد والظروف غير العادية والتي تقع بين حين وآخر، بتقدير العزيز العليم.

وجود الأول مكن الدولة من تقديم أنواع من الدعم المباشر وغير المباشر بلغت مئات المليارات من الريالات في العامين الماضيين، وقتها كانت أسعار النفط منخفضة كثيراً مقارنة بهذا العام. وكان الاحتياطي أهم مصدر للدعم.

يعطينا الماضي دروساً، في أواسط العقد الأول من القرن الهجري الحالي، العقد الثامن من القرن الميلادي الماضي، انخفضت أسعار النفط انخفاضاً قوياً، وبدأت الميزانية العامة تعاني من العجز. عولج العجز بالسحب من احتياطيات أو مدخرات الدولة. وتبعاً لذلك لجأت الحكومة إلى الاقتراض عاماً بعد عام، حتى تكون دين ضخم بحجم الناتج المحلي. وللحد من الدين، تقلص الإنفاق فشحت المشاريع العامة، وتقلص تمويل الإسكان والإنفاق على البنية التحتية.

من المهم التحسب لوقوع المصاعب والشدائد بين وقت ووقت. وطبيعة سوق النفط تزيد من أهمية هذا التحسب. معروف أن ارتفاع الدخل من الموارد الطبيعية (كالنفط) يساهم مساهمة واضحة في إحداث ازدهار اقتصادي وقتي، وليس باللازم أنه راسخ. فقد خلصت دراسات وإحصاءات إلى أن وفرة تلك الموارد لا تعني بالضرورة تحقيق نمو اقتصادي راسخ. وفي إطار نظرة أعمق، فإن تأثير الموارد النفطية (والطبيعية عموماً) على النمو الاقتصادي يتسم بالتعقيد. من أسباب التعقيد كون وفرة الموارد تصنع قنوات تأثير إيجابية وقنوات تأثير سلبية. وغلبة أحد التأثيرين على الآخر مرتبطة ومعتمدة على عوامل مستقلة عن وفرة الموارد ذاتها. وتعمل الرؤية على تقوية الإيجابية وإضعاف السلبية.

من المهم حث الناس وتعويدهم بمختلف الطرق على مزيد من الترشيد في السلوك الاستهلاكي. ولعل الأوضاع الحالية ساهمت في تحقيق درجة من هذا الهدف.

أخيراً، يساعد تطبيق ما سبق على تحقيق طموح زيادة حجم المدخرات العامة مع الوقت.

المحافــظ الرقميــة

ثورة اقتصادية جديدة في مستقبل المعامــلات والخدمــات الماليــة

يشهد العالم اليوم نقلةً نوعيةً في التحول من الاقتصاد النقدي إلى الاقتصاد غير النقدي؛ بفضل خدمات التقنيات المالية التي تستطيع إحداث تغييرات جذرية في قطاع الخدمات المالية؛ نظراً لقدرتها على تقديم خدمات لكثير من الأفراد والشركات بطرق سريعة وسهلة، وأقل تكلفة مقارنة بالوسائل التقليدية.

وتلعب التقنيات المالية دوراً جوهرياً في تحقيق الاستقرار المالي، وفي صياغة مستقبل المعاملات والخدمات المالية، ومن هنا دعت الحاجة إلى ضرورة ابتكار أدوات مالية جديدة قادرة على تلبية احتياجات المستثمرين داخل هذه المساحة، ومن بين هذه الابتكارات ما عُرف بالتقنيات المالية التي تُعدُّ بمثابة ثورة اقتصادية جديدة.

ولذلك بات ضرورياً العمل على نشر ثقافة التعامل مع التقنيات المالية الحديثة، وتعزيزها وتطويرها لتتواكب مع التطور الكبير والمتسارع في مجالات تقنيات المعلوماتية والاتصالات والتحول الجذري في ثقافة الإبداع في بيئة الأعمال، لضمان تعظيم استفادة الأفراد والمجتمعات من هذا التطور، إضافة إلى زيادة الإنتاجية وتحسين المنتجات بما يحقق الفائدة على كافة المستويات.

ويعتبر ظهور العملات الرقمية وانتشارها بسرعة، نتاجاً للزيادة الهائلة في عدد مستخدمي شبكات المعلومات الدولية (الإنترنت) لتتناسب مع التوسع في المعاملات التي تعتمد على التقنيات المالية، ويتوقع أن يكون التعامل باستخدام العملات الرقمية في مرتبة متقدمة جداً، وقد يستحوذ على نسبة كبيرة من وسائل الدفع قد تفوق نسبة المدفوعات باستخدام البطاقات الإلكترونية كبطاقات الخصم المباشر وبطاقات الائتمان.

ومن هنا فقد أصبحت الحاجة ماسة لوجود أنظمة إلكترونية آمنة وفعّالة تدعم "المدفوعات الرقمية"، وتحمي عمليات استخدام هذه العملات بمختلف أنواعها من خلال إجراءات آمنة وسهلة تتناسب مع الفئات المختلفة من المستخدمين، لذا فقد ظهرت العديد من التقنيات الحديثة التي يمكن الاعتماد عليها في إتمام المعاملات، وأهمها "المحافظ الرقمية" التي أتت لإتمام المسار الذكي لكافة المعاملات المالية من خلال شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).

ما هي المحافظ الرقمية؟

هي بطاقات دفع مقدم تستخدم لتخزين أي مبلغ مالي وفق برنامج يقوم بتنظيم العمليات المالية التي يقوم بها الفرد، سواءً عبر الشراء عن طريق الإنترنت أو تحويل الأموال أو استقبالها. وتحتوي هذه المحافظ على جميع بيانات مستخدم البطاقة برموز مشفّرة، ويتم تخزينها على قرص صلب أو على جهاز الهاتف الذكي أو الحاسب الآلي.

كيف تعمل المحافظ الرقمية؟

- يتم إنشاء تطبيق المحفظة الرقمية عن طريق البنك الخاص بالمستخدم أو تطبيق المحفظة المُعتمد لدى نوع الهاتف الذكي المستخدم أو عن طريق شركات الاتصالات.
- يتم إدخال كافة المعلومات المتعلقة بالبطاقة داخل التطبيق أو الموقع المراد استخدامه للمحفظة الإلكترونية.
- يُطلب من المستخدم إدخال كلمة المرور الخاصة به لتفعيل المحفظة الرقمّية.
- بعد إتمام عملية التسجيل يتم حفظ المعلومات وتشفيرها، ولن يتمكن الشخص من استخدام المحفظة إلا عندما يقوم بفتح الجهاز المصرح باستخدامها من خلاله.

ما هي مزايا المحافظ الرقمية؟

- **سهولة الدفع:** حيث يمكن للمستخدم عبر هاتفه المحمول أن يقوم بالدفع في أي نقطة بيع أو أي مؤسسة أو منظمة مقابل سلعة أو خدمة أو معاملة تم الحصول عليها.
- **كفاءة الاستخدام:** عند استخدام المحفظة الإلكترونية لن يضطر المستخدم لأن يبحث في محفظته عن النقود أو البطاقة الصحيحة للدفع من بين الكثير من الأوراق التي يحملها عادة معه، وربما لن يحتاج لحمل محفظته من الأصل.
- **التنظيم:** إذ يمكن للمحفظة الإلكترونية إدارة كل أنواع البطاقات الخاصة بالمستخدم، من بطاقات الدفع إلى بطاقات الولاء التي تمنح صاحبها نقاطًا وخصومات عند شراء سلع معينة، حتى بطاقات العضوية الخاصة به.
- **الأمان والسرية:** حيث يمكن للمستخدم وضع رمز سري للتحكم بالدخول إلى المحفظة، على عكس المحفظة العادية التي يمكن لأي شخص الوصول إليها، كما أن الرقم الذي يتم تبادله عند عمليات الشراء ليس إلا رقمًا تعريفيًا مميزًا، وليست أي معلومات خاصة بالبطاقة نفسها، مما يعني المزيد من الراحة والأمان.
- **السهولة وسرعة الأداء:** قد تطلب بعض المواقع الإلكترونية تعبئة النماذج الخاصة بعمليات الدفع والتي تعد مرهقة للعميل، إلا أن المحفظة الإلكترونية تمكّنه من تجاوز مثل هذه النماذج المرهقة.
- **تقديم الخصومات والمكافآت:** تحتوي المحفظة الإلكترونية الكثير من العروض الخاصة والمكافآت التي ستجعلك تحصل على المزيد من الخدمات والمنتجات بأسعار منخفضة.
- **قلة التكاليف:** حيث إن المحفظة الإلكترونية لا تفرض رسومًا عالية على الخدمات والبطاقات المستخدمة فيها.

ما هي أنواع المحافظ الرقمية؟

1. محفظة الإنترنت الرقمية

تعتمد محفظة الإنترنت الرقمية على تقنية التخزين السحابي (Cloud storage)، وهي تتميز بإمكانية الدخول إليها واستخدامها من أي جهاز وفي أي مكان طالما أن المستخدم يمتلك بيانات الحساب الخاص بها، كما تسمح بالوصول إلى العملات الرقمية الموجودة بداخلها عبر شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وتخزينها واستخدامها في إجراء المعاملات.

2. محفظة الهواتف الذكية

هي عبارة عن تطبيقات تثبت على الهاتف الذكي، يمكن استخدامها لشراء السلع أو الحصول على الخدمات، وهي تتميز بارتفاع نسبة أمانها مقارنة بالمحافظ التي تطلب اتصالاً بالإنترنت.

3. محفظة أجهزة الحاسب الآلي

تسمى أيضاً بالمحفظة المكتبية وهي تطبيقات تحمّل وتثّبت على أجهزة الحاسب الآلي، وهي تمنح سيطرة كاملة على المفاتيح الخاصة بالمستخدم على عكس بعض الإصدارات المبنية على الإنترنت، فهي تتمتع بنسبة أمان عالية لعدم حاجتها للاتصال بالإنترنت.

4. محفظة الأجهزة

يتم تخزين المفاتيح الخاصة بالمستخدم على أجهزة الناقل التسلسلي العام، لذلك فهي تعتبر من أكثر أنواع المحافظ أماناً، وتتميز بقدرتها على تخزين كميات كبيرة من العملات الرقمية.

5. محافظ الورق

يتم استخدامها عن طريق طباعة المفاتيح الخاصة والعامة على الورق، ثم إرسال الأموال من خلال تحويلها إلى عنوان المحفظة وسحب الأموال بواسطة مسح رمز الاستجابة السريعة أو إدخال المفاتيح الخاصة، ويتميز هذا النوع باستخدامه لدى الكثير من المستخدمين كونه مضاداً للقرصنة، حيث لا يتم تخزين المحفظة على الهاتف الذكي أو جهاز الحاسب الآلي، كما أنها لا تتطلب خوادم من جهة خارجية.

ما هي استخدامات المحفظة الرقمية؟

- التحويلات المصرفية لأي محفظة إلكترونية أخرى في العالم خلال وقت قصير.
- إيداع النقود الورقية في المحفظة الرقمية من خلال أجهزة الصراف الآلي باستخدام رقم الهاتف المحمول، والعكس أيضاً، حيث يمكن سحب النقود من المحفظة الرقمية نقدًا عن طريق أجهزة الصراف الآلي باستخدام رقم الهاتف المحمول.
- تحويل الأموال من البنك إلى المحفظة الرقمية عبر ربط الحساب المصرفي بالمحفظة الرقمية.
- التسوق من المتاجر والمحلات.
- التسوق عبر شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).
- إجراء عمليات الدفع والسداد المالية.

خلدوها في حكاياتهم وأشعارهم

القهوة السعودية

من عمق التراث إلى مصاف الاستثمار

أخلصت لهم عبر التاريخ وقرونه الطويلة، أحبتهم وأحبوها، حيث رافقت القهوة السعودية أهل المملكة في أحزانهم وأفراحهم، شاركتهم عبر التاريخ الملاحم التي خاضوها...تأسيس مفخرتهم المملكة العربية السعودية، وشاركتهم عبورهم الطويل ببلادهم حتى أقاموا لها مقاماً بين الدول الكبرى في العالم. وقد ظلّوا على مدار تاريخهم ينفثون أحزانهم في (فناجينها) وهم يودعون حبيباً، ويقيمون أفراحهم تحت أجواء عطرها النفّاذ، وكانت خير جليسٍ للكبراء وهم يعقدون في مجلسها صلحاً أو يطووون خصاماً، بل وظلّت الحبيبة التي يتبارون في عشقها والتغزُّل فيها بأشعارهم وأغانيهم الجميلة.

وترتبط القهوة السعودية ارتباطاً وثيقاً بالإرث الثقافي للمملكة، رافقتهم عبر تاريخ طويل حافل بالعطاء والمروءة، وإكرام الضيف، حتى أصبحت عنصراً رئيساً في الثقافة والموروث الشعبي السعودي، وعلامة ثقافية تتميز بها المملكة، سواءً من خلال زراعتها، أو طرق تحضيرها وإعدادها وتقديمها للضيوف.

وانطلاقاً من هذا العشق، وهذه المكانة العالية لهذا الرمز الثقافي والوطني، جاءت تسمية هذا العام 2022م بعام القهوة السعودية، حيث يتم الاحتفاء به عبر فعاليات وأنشطة ومبادرات تقام على مدار العام، وبشراكة فاعلة من أفراد المجتمع وكافة الجهات المعنية.

وكانت وزارة الثقافة قد أكدت أن هدفها من الاحتفال، برفيقة ماضيهم وحاضرهم، هو تعزيز مكانة القهوة السعودية محلياً ودولياً باعتبارها رمزاً من رموز الثقافة السعودية، وموروثاً أصيلاً. وقال صاحب السمو الأمير بدر بن عبد الله بن فرحان آل سعود وزير الثقافة في تصاريح رسمية منشورة: "نشعر بكثير من الفخر لامتلاكنا ثقافة عريقة متنوعة، تضرب بجذورها في أعماق هذه الأرض المباركة منذ بدء التاريخ وإلى اليوم، وتأتي القهوة السعودية باعتبارها عنصراً مهماً من عناصر ثقافتنا الغنية، ليس لمجرد كونها مشروباً طيباً يشاركنا في جميع لحظات حياتنا، بل لأنها تمتلك دلالات عميقة على الكرم والضيافة، والتنوع الثقافي، والخصوصية الفريدة للثقافة السعودية".

منتج ثقافي مميز

وتهدف المملكة العربية السعودية هذا العام إلى الاحتفاء بالقهوة بوصفها منتجاً ثقافياً مميزاً يؤكد ارتباط القهوة وثقافتها بالهوية السعودية، انطلاقاً من خصوصية تعامل المجتمع السعودي معها ومع أجوائها المميزة، زراعةً وتحضيراً وتقديماً، والتي لا تتوفر بنفس الكيفية في أي بلد آخر.

وتشتهر المملكة العربية السعودية بزراعة البُن الخولاني السعودي المنتج الأصيل، الذي يعد من أفضل أنواع البن جودة على مستوى العالم، والذي يزرع في جنوب المملكة، ومعلوم أن زراعة البن ذات عائد اقتصادي جيد، حيث أكدت وزارة البيئة والمياه والزراعة، أن المملكة حققت قفزة نوعية في زراعة أشجار البن بزراعة 250 ألف شجرة إضافية منذ 2017م لتبلغ 400 ألف شجرة بنهاية 2020م.

وكشفت الإحصاءات الرسمية حتى العام 2017م، أن عدد الأشجار في مناطق زراعة البن: جازان، عسير، والباحة، لم يتجاوز 150 ألف شجرة، ولكن بفضل دعم حكومة خادم الحرمين الشريفين، وعبر عدة برامج ومبادرات، تجاوز الرقم خلال الفترة من 2018 حتى 2020 نحو 250 ألف شجرة في المناطق الثلاث.

وأكدت الوزارة، أن المملكة تدعم مشاريع البن عبر عدة برامج ومبادرات شملت: مبادرة تأهيل المدرجات الزراعية، وتطبيق تقنيات حصاد مياه الأمطار، إضافة إلى الاتفاق مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية "إيفاد" كأول مشاريع الصندوق في المملكة لإدخال البن ضمن مشاريع الصندوق، حيث تم تدشين المشروع بمدينة البن التنموية في منطقة الباحة بزراعة أكثر من 300 ألف شجرة، مع بناء أكبر معرض للبن في المملكة، وإنشاء مصنع متكامل للبن يشمل الفرز، والتجهيز، والتحميص، والتغليف.

وحدة أبحاث البن

وكشفت الوزارة، أنه تم إنشاء وحدة أبحاث للبن بمركز الأبحاث الزراعية في منطقة جازان، والتي تعد الأولى من نوعها، مؤكدة استمرارها في تقديم الدعم لتعزيز الإنتاج في مناطق زراعته، والعمل على تطوير زراعة البن وتنميته، وتسويقه محلياً وعالمياً، وفتح المجال للمزيد من الاستثمارات في هذا المجال.

وتسعى المملكة لجعل منطقة جازان مصدراً مهمّا لإنتاج البن، خاصة البن الخولاني (السعودي) الذي يمتاز بالجودة العالية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي منه وتصدير الفائض عالمياً دعماً للاقتصاد الوطني وفق رؤية 2030.

ويحب أهل المملكة قهوتهم بعاداتها وتقاليدها الضاربة في القدم، ويعدها الزوار الأجانب ملمحاً ثقافياً يستحق التعرف عليه، حيث يجب على من يقوم بصب القهوة أن يحمل الدلة بيده اليسرى مع توجيه الإبهام للأعلى وحمل الفنجان باليد اليمنى، وكذلك تنص الآداب الخاصة بالضيف على استخدام يده اليمنى لتناول الفنجان وإعادته. ويتم تقديم ربع فنجان من القهوة إلى الضيف الأهم أو الأكبر سناً.

ويقول الشاعر "للبن سر قد حكته شيوخنا... يا نعم منه كلهم أقطاب

فيهم نقول وقد تكامل وصفة.. في شربه نفع وفيه ثواب".

الاقتصاد السعودي والمستقبل الزاهر

أ. عمر بن أحمد باحليوه

المؤسس والرئيس
ديوان الأعمال السياسية للاستشارات الاقتصادية

منذ أن تولى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز حفظه الله مقاليد الحكم، تشهد المملكة عصراً جديداً في المجال الاقتصادي، حيث تم في باكورة عهده إطلاق رؤية 2030 التي يتولى زمامها سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان.

وقد ابتدأت الرؤية ببرنامج التحول الوطني الذي شملت أركانه الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأخذت الرؤية منحى تنويع مصادر الدخل، وتهيئة البيئة الممكنة للقطاعين العام والخاص، وإشراك الشباب والشابات في التنمية، واستغلال أدوات الاستثمار الاستغلال الأمثل، وتسخير الموارد الطبيعية الجغرافية والثروات والموارد البشرية لنقل المملكة إلى مصاف العالم الأول لتكون ضمن أهم اقتصاداته.

ومن خلال رؤية المملكة بدأ تحقيق هذه الطموحات، حيث وضعت الأسس للمشاريع الضخمة والكبيرة، وتمت دعوة المستثمرين من الداخل والخارج للمساهمة في هذه المشاريع التي فاقت قيمتها التريليون دولار حتى 2030.

بالمقابل، قامت الدولة بتسخير صندوق الاستثمارات العامة لتمكين هذه المشاريع من النفاذ بتوفير أدوات الاستثمار المناسبة ووضع البنية التحتية والأساس للمشاريع وجدواها الاقتصادية من خلال التشاركية مع أكبر الشركات المحلية والدولية.

كما سعت الدولة إلى التحول من مصدّر للبترول والغاز إلى أكبر مركز للطاقة في العالم من خلال تنويع مجالات الطاقة والطاقة البديلة، كذلك قفزت المملكة خطوات كبيرة في المجال الرقمي، وأصبحت من أولى الدول عالمياً، وكل ذلك بقيادة وبأيد سعودية، وقد تحقق ذلك في العديد من المجالات، سواء في المجالات التشريعية أو القضائية أو التنفيذية.

ويعد الاقتصاد السعودي اليوم أحد أكبر الاقتصادات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بناتج إجمالي محلي يقدر بحوالي 800 مليار دولار، وبإجمالي ناتج للفرد يصل إلى 22 ألف دولار، فيما بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر FDI 259 مليار دولار كأكبر استثمار في المنطقة.

وتقفز المملكة خطوات نحو المستقبل في الكثير من المجالات، حيث بلغ حجم المشاريع المتوقع حتى عام 2030م حوالي 30 تريليون ريال، ومعظمها من خلال استثمارات محلية.

لا شك أن المملكة تمر في هذه الحقبة بتطور اقتصادي واجتماعي وسياسي جعلها قبلة للعالم، فقد استطاعت في سنوات قصيرة أن تكون الشريك الأمثل لأي استثمار محلي أو دولي، واتضحت الصورة لدول العالم بأن المملكة هي الملاذ الآمن للاستثمارات والشريك الأمثل للمستقبل بقوتها السياسية والاقتصادية ومكانتها الإسلامية بالنسبة للعالم الإسلامي، فأهلاً بمن يريد أن يكون شريكاً لنا في مستقبلنا من أي دولة في العالم.

Maziah

مركز التواصل والمعرفة المالية
Comm. & Financial Knowledge Center